معادن المغرب الاستراتيجية والحرجة:
فرصة للتصنيع أم ساحة معركة جيوسياسية بين الصين والغرب؟

علي أموزاي

تأليف: علي أموزاي
مراجعة: حمزة حموشان، جواد مستقبل، وصابر عمّار
ترجمة: أحلام السلمي
تدقيق لغوي: أيمن زواوي
تحرير: آشلي إنغلز، حمزة حموشان، وصابر عمّار
تصميم الجرافيك: باس كونيكراخت - وجدي المسلمي

المؤلف: علي أموزاي، ناشط وباحث من المغرب. عضو بتيار المناضل-ة (حركة اشتراكية ثورية عمالية) أطاك المغرب وشبكة سيادة

الصورة على الغلاف والصور الداخلية: تصوير كيم كيونغ-هو/وكالة غيتي

الآراء الواردة في هذا العمل تعبّر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة مواقف المعهد العابر للقوميات (TNI)

«يمكن إعادة نشر محتويات هذا التقرير لأغراض غير تجارية بشرط أن يتم ذكر المصدر بشكل ملائم. سنكون ممتنين لو تم إرسال نسخة أو رابط للنص الذي تم فيه استخدام هذه الورقة. يرجى العلم أن بعض الصور في هذه الدراسة قد تكون خاضعة لحقوق النشر، ويتوجب مراجعة المصدر الرئيسي لهذه الحقوق.» http://www.tni.org/copyright

نشره المعهد العابر للقوميات (TNI)، جوان 2025

الفهرس

	ملخص تنفيذي	4
	تقديم	7
1	ما المعادن الاستراتيجية والحرجة؟	8
2	المغرب: لاعب صغير في ملعب الكبار	9
3	المغرب: حليف الجميع مع تفضيل الإمبريالية الأمريكية	10
4	استراتيجيات القوى الرأسمالية العالمية بخصوص المعادن النادرة	11
	أ. الاستراتيجية الأمريكية	11
	ب. استراتيجية الاتحاد الأوروبي	11
	ج. الاستراتيجية الصينية	12
	د. هل للمغرب استراتيجية مستقلّة؟	12
5	المغرب: نافذة من نوافذ الصين نحو الغرب	13
6	الاستثمارات الصينية في قطاع بطاريات السيارات الكهربائية بالمغرب	14
7	هل من آثار اقتصادية واجتماعية لهذه الاستثمارات على المغرب؟	15
	أ. شغل هشّ لا مناصب قارة	15
	ب. سراب الإسهام في الإقلاع الصناعي للبلد	16
	ج. صناعة السيارات: قاطرة الإقلاع الصناعي؟	17
	د. عن السياسة الصناعية الخضراء بالمغرب	18
	هـ. مواصلة فخّ المديونية	19
	و. «المدى»:أخطبوط ملكي حريص على اقتطاع حصته من الكعكة	19
	ز. مكاسب دبلوماسية	20
8	جبل تروبيك الغامض	20
9	الوهم الأخضر	21
10	صعود الصين: على خطى الولايات المتحدة الأمريكية	21
11	التناقض بين الصين والغرب	23
12	توصيات	25
	المراجع	28

ملخص تنفيذي

فجأة أصبح المغرب مقصدا لاستثمارات ضخمة لتثمين المعادن الاستراتيجية والحرجة الموجَّهة لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية. تأتي في المقدمة الشركات الصينية. ما الذي يفسر هذا الدفق الكبير من مليارات الدولارات من الاستثمارات في تصنيع البطاريات الكهربائية؟ هل هناك حاجة داخلية في الاقتصاد المغربي لذلك؟ هل يندرج ذلك في إطار مجهودات الدولة المُعلَنة لـ «تخضير الاقتصاد»؟ أم أن الأمر أكبر من ذلك، متعلقا بنهج قديم لدى الرأسمال المغربي الكبير والدولة، نهج قائم على استثمار فرص التحولات في استراتيجيات الرأسمال العالمي والتموقع في إطارها؟ ما موقع المغرب في عاصفة التنافس الجيوستراتيجي بين الصين والغرب الإمبريالي حول المعادن الاستراتيجية والحرجة؟ وهل يتيح له هذا التنافس إمكانات لتصنيع اقتصاده وترسيخ تنمية اقتصادية بمنظور أخضر؟

سياق عالمي حفَّاز

يشهد العالم حراكا غير مسبوق نحو اقتصاد أخضر، بحفزٍ مزدوج من حركات العدالة المناخية والانتقال البيئي العادل من جهة، وسعي الرأسمال للتكيف مع أزمة بيئية من صنعه من جهة أخرى. في هذا السياق هناك سعي محموم لرسمَلة هذه الحلول الخضراء، لجعلها تخدم نفس النموذج الاقتصادي القائم. تتغذى هذه الحركة المحمومة بالتنافس بين قوى مهيمِنة تقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان) وقوى يُطلق عليها "صاعدة" (الصين بالأساس). لكن الأكيد أن هذه الأخيرة تستعمل نفس الآليات التي أوجدتها القوى الأولى منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، سُميَت "عولمة نيوليبرالية": التبادل الحر، مناطق التصدير الحر، المناطق الصناعية الحرة، مقاولات المناولة من باطن، تحرير الاستثمار، الاستيلاء على الشركات واندماجها... إلخ.

سعي محموم للهيمنة على سلسلة قيم المعادن الاستراتيجية والحرجة

في سياق هذا السعي المحموم، هناك تنافس شرس حول من سيهيمن عالميا على سلسلة تصنيع وتوريد المعادن الاستراتيجية والحرجة، التي تشكل المادة الأساسية لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية. في وجه هيمنة الصين على هذه المعادن، تسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فك الارتهان بها، والنهوض بقدرات إنتاجهما الوطني. تعمل الولايات المتحدة على تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع حلفائها بشأن المعادن الحرجة، وفي حربها التجارية ضد الصين سن جو بايدن قانون مكافحة التضخم سنة 2022، وبعد صعود ترامب أطلق حربه التجارية الموعودة، وأعلن عن زيادة فورية في الرسوم الأمريكية على الواردات الصينية إلى 125 في المائة، بالإضافة إلى نسبة 20 في المائة التي فرضها الرئيس الأمريكي على الصين في السابق - ليصل إجمالي التعريفة الجمركية إلى 145 في المائة، في حين رفعت وزارة المالية الصينية التعريفة الجمركية على السلع الأمريكية إلى 84 في المائة، وفي 4 أبريل 2025 أعلنت وزارة التجارة الصينية وضع قيود على تصدير 7 عناصر معدنية نادرة إلى الولايات المتحدة، هي الساماريوم، والغادولينيوم، والتيربيوم، والديسبروسيوم، واللوتيتيوم، والسكانديوم، والإيتريوم. وفي الاتحاد الأوروبي، قدمت المفوضية الأوروبية سنة 2023 قانون المواد الخام الحرجة (CRMA) 2023 وآلية تعديل حدود الكربون.

تتنوع هذه الاستراتيجيات، لكنها تشترك في نقطتين أساسيتين. الأولى؛ كلها تستعمل السياسات العامة وتدخُّل الدولة لدعم شركاتها المستثمِرة في القطاع، وهو ما أعاد إلى الواجهة نقاش السياسات الصناعية، وحفز نقاش السياسات الصناعية الخضراء على المستوى العالمي؛ والثانية، أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة والصين من جهة أخرى، تتنافس على نفس الأرضية: من يهيمن على سلسلة المعادن الحرجة والاستراتيجية والسيارات الكهربائية في السوق العالمية.

يغذي هذا التنافس نقاشا قديما حول طابع صعود الصين: هل لا تزال ضمن بلدان تسعى إلى فك ارتباطها مع الإمبريالية؟ أم أن صعودها اكتمل باكتسائها طابعا إمبرياليا؟ مفاد الورقة أن الصين أصبحت بدورها قوة إمبريالية تسعى إلى تأمين نصيبها من الهيمنة العالمية، وتستعمل في ذلك نفس آليات الإمبرياليات الأخرى (التبادل الحر، مناطق التصدير الحُرّ، المناطق الصناعية الحُرّة، مقاولات المناولة من الباطن، تحرير الاستثمار، الاستيلاء على الشركات واندماجها... إلخ).

المغرب: سعيٌ لاستغلال هذا التنافس

بين رحى هذا التنافس، تبحث قوى من الجنوب العالمي عن نصيب من هذا السعي المحموم لرسمَلة تلك الحلول الخضراء والتنافس حول مواردها. يُعد المغرب إحداها، ويسعى لانتهاز فرص عدة تمنحها الأزمات العالمية لتحسين موقعه في التقسيم الدولي للعمل، باستغلال ذاك التنافس،

وبعرض نفسه كبلد آمن للاستثمارات وزرع حلول الرأسمال العالمي في وجه أزماته.

منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، مع برنامج التقويم الهيكلي، فتح المغرب اقتصاده بشكل كلي أمام الرأسمال العالمي، محافظا على نفس دوره في التقسيم الدولي للعمل الذي أرساه الاستعمار رسميا منذ سنة 1912، مع سعي لتحسين موقعه ضمن ذلك التقسيم. وفي مجال الطاقات الخضراء، يقدم المغرب نفسه كمجال خصب لاستزراع محطات تلك الطاقات (الريحية والشمسية والهيدروجين الأخضر) . وفي نفس السياق يسعى إلى استقطاب استثمارات أجنبية ضخمة لتثمين المعادن الاستراتيجية والمعادن الحرجة الموجهة لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية. مُدرِجا كل هذا في إطار سياسة عامة تُسمى "سياسة صناعية خضراء" و"نموا أخضر".

يشكل الاتحاد الأوروبي المقصِد الرئيسي لمطامح المغرب تلك. فالاتحاد الأوروبي هو السوق التقليدية للرأسمال المغربي (تصديرا وتوريدا)، وكل تحول في اتجاهات تلك السوق تفرض على المغرب تكيفا (ظرفيا وهيكليا) معه. بعد إعلان الاتحاد الأوروبي الصفقة الخضراء لبلوغ الحياد الكربوني في أفق 2050، سارعت الدولة إلى فتح أراضيها لتكثيف الاستثمارات في مزارع الطاقة الريحية والشمسية والهيدروجين الأخضر لتزويد الأسواق الأوروبية بالطاقات المتجددة، وترسخ ذلك بعد أزمة الغاز الروسي الناتجة عن الحرب على أوكرانيا. وعندما أعلن الاتحاد الأوروبي "آلية تعديل حدود الكربون CBAM، أعلنت الدولة مرة أخرى "برنامج نمو أخضر" لتخضير الصناعة، وطالبت المصدرين المغاربة للتكيف مع تلك الآلية، لضمان ولوج السوق الأوروبية.

المغرب: نافذة من نوافذ الصين نحو الغرب

في هذا الإطار أيضا، يأتي سعي المغرب لاستقطاب الاستثمارات في المعادن الحرجة والاستراتيجية لتصنيع البطاريات الكهربائية. فالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتوترات الجيوسياسية بينهما، خاصة بعد إعلان جو بايدن قانونَ الحد من التضخم، جعلت الصين في حاجة إلى بلدان لها ولوج مفتوح إلى السوق الأمريكية، وهذا متاح فقط للبلدان التي لها اتفاقيات تبادل حر وتجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وضمنها المغرب. هذا ما تسميه الدولة والرأسمال المغربي الكبير "انتهاز الفرص"، للتموقع أفضل في التقسيم الدولي للعمل، ما يتيح "إقلاعا صناعيا" طال انتظاره.

اتجهت شركات صينية عديدة نحو المغرب لإقامة مشاريع تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية: (CNGR و Gotion High-Tech و Shinzoom وYoushan وHuayou Cobalt). لمواجهة إغلاق الولايات المتحدة أسواقها في وجه الشركات الصينية، اختارت الصين استعمال "التوطين الصديق" للاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى وعَقد الشراكات - على مستويات مختلفة من سلسلة التوريد - مع شركات من البلدان الحليفة للولايات المتحدة. ويشير هذا إلى المرونة الفائقة للصين وشركاتها للتكيف مع آليات الحرب التجارية التي تشنها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضدها.

ومن جهته يعتبر المغرب قدوم الصين للاستثمار في قطاع المعادن الحرجة فرصة تاريخية لضمان إقلاعه الصناعي المتأخر دوما.

عوائق في وجه مطامح المغرب

تصطدم هذه المطامح الكبيرة للرأسمال المغربي الكبير بعوائق هيكلية ضخمة على رأسها: الاقتصاد السياسي (أي تحكم المَلَكية في القرار الاقتصادي) ثم التمويل (نقص مبادرة القطاع الخاص والتعويل على المالية العمومية والديون)، وأخيرا مشكلة نقل التكنولوجيا، وفي التحديد الأخير تبعية الاقتصاد المغربي للمراكز الإمبريالية، ومن هنا التكرار المُمِلّ لعبارة "سيادة" في وثائق الدولة مؤخرا: "السيادة الاقتصادية"، "السيادة الطاقية"، "السيادة الغذائية"... إلخ.

تعول الدولة (والرأسمال الكبير) على الاستثمارات الأجنبية لتجاوز العائقين الثاني والثالث، فيما العائق الأول مقبول من طرف الرأسمال الكبير المغربي والأجنبي والمؤسسات المالية الدولية، كون المَلَكية هي ضامن الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في بلد يقع ضمن منطقة متوترة، ومع ذلك، فإن النظام الملكي المغربي يبذل قصارى جهده للتخفيف من أي مخاطر من خلال تقليل التبعية بتنويع ما يُطلِق عليه "شركاءَه"، ومن هنا انفتاحه على الصين.

يدفعنا هذا إلى القول بأن هذه الاستراتيجية القائمة على التموقع في صلب استراتيجيات الرأسمال العالمي واستغلال التنافسات القائمة بين قواه، ستتيح للمغرب تحسينا لموقعه في نفس التقسيم الدولي للعمل، ولكن ليس ما تُعلنه دوما وثائق الدولة ودعايتها: التحول إلى قوة صاعدة وتصنيع البلد. فالرأسمال المغربي الكبير (شديد التدويل) والمستنِد على المَلَكية، ضامن لنصيبه من تلك الاستثمارات، لذلك لا مصلحة له في وضع شروط في وجه تلك الاستثمارات الأجنبية (نقل التكنولوجيا على سبيل المثال)، خصوصا في سياق تنافس شديد بين دول الجنوب العالمي لاستقطاب تلك الاستثمارات. لا يزال نصيب الرأسمال المغربي هو "المقاول من باطِن"، وأقصى ما يسعى إليه هو "المقاوِل المشارِك".

سراب التنمية الاجتماعية

الثمار الاجتماعية لتلك الاستثمارات (وتلك الاستراتيجية القائمة على التموقع في صلب استراتيجيات الرأسمال العالمي واستغلال التنافسات القائمة بين قواه عموما) مشكوك فيها. يشكل العمل القار أحد شروط الانتقال الأخضر العادل، لكن التجربة العملية (المناطق الصناعية الحرة حيث تركيب السيارات والطيران والأسلاك الكهربائية... إلخ)، برهنت على أن ما يسمى خلق مناصب شغل، تعتمد على العمل بالمناولة/ التعاقد من الباطن، حيث مناصب الشغل هشة في إطار قانون شغل اعتمد المرونة منذ عشرين سنة، فضلا عن محاربة شديدة للعمل النقابي. أما المشاريع الكبرى (مثل محطات الطاقات المتجددة)، فلأنها مشاريع كثيفة الرأسمال فإن مناصب الشغل تقتصر على مرحلة أعمال البناء والتشييد، وبعد ذلك تنتفي تلك المناصب، وتكتفي بمناصب عالية التأهيل وهي قليلة جدا.

نفس الشيء بالنسبة لانعكاسات هذه الاستثمارات على المجتمعات المحلية حيث مكامِن الثروات الباطنية (خاصة المعادن). أكدت التجربة العملية مرة أخرى، أن تلك الاستثمارات مضرة بالمجتمعات المحلية، إذن تستنزف ثرواتها (المعادن والماء والغابات)، مع نزر ضئيل جدا من مناصب شغل وفتات يُطلق عليه تنمية اجتماعية. وقد أثار هذا احتجاجات عديدة لسكان تلك المجتمعات (إيميضر وبوازار بإقليم وارزازات، وتغيغاشت وأقانوانين بإقليم ميدلت... إلخ).

وهم التحول الأخضر

لا تدخل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الاستدامة البيئية في أجندات المَلَكية والرأسمال المغربي الكبير إلا من باب الدعاية/ البروباغندا. فما يهمهما هو ضمان نصيبهما من الكعكة.

مبتغى الرأسمال المغربي ودولته من تبني الخطاب الأخضر، هو الركض وراء الحصول على التمويلات الخضراء الموعود بها دُوليا، وفي نفس الوقت تكيُّف مع التحولات الجارية في جاره الشمالي، خصوصا بعد تبني الاتحاد الأوروبي لآليات تعديل حدود الكربون Carbon Border Adjustment Mechanism/ CBAM ولتجنب ما قد تضعه من عراقيل أمام الشركات المغربية لولوج السوق الأوروبي، لذلك أوصَت وزارة الاقتصاد والمالية المصدّرين المغاربة بالتنسيق مع شركائهم الأوروبيين لتجنب أي قيود.

توصيات

تنتهي الورقة بجرد توصيات، مع استحضار سياق عالمي شديد التفجر وغير ملائم (صعود اليمين المتطرف في أوروبا، فوز ترامب في انتخابات الولايات المتحدة...). تؤكد الورقة على أن الطاقة (باختلاف مصادرها) قد تكون مساهِمة في بناء مستقبل أخضر وأكثر عدالة اجتماعية، لكن الطاقة ليست مستقلة عن البنية الاقتصادية للعالم وهيكله الاجتماعي وتنظيماته الدَوْلَتيّة وما يخترقها من أشكال اضطهاد طبقية وعرقية وجندرية... إلخ. لذلك لا يمكن الحلم بعالم أخضر مستديم ما دامت الرأسمالية قائمة.

تؤكد الورقة في توصياتها على ضرورة سياسة صناعية خضراء تفك تبعية البلد للمراكز الإمبريالية (قديمها وجديدها)، سياسة ترتكز على الطلب المحلي في قطيعة مع الاستراتيجية القديمة القائمة على التصدير، ليس هذا دعوة لانغلاق قوميّ، فالتعاون بين الشعوب مطمحُنا، لكنه لا يعني أن تتحمّل شعوب الضفة الجنوبية للبحر المتوسط الكلفة المالية والبيئية والاجتماعية لاستدامة ضفته الشمالية، فتاريخُ القرون السابقة كلّه قائم على هذا التحميل. تؤكد الورقة على أن هذه السياسة تستدعي التعاون بين بلدان المنطقة المغاربية، للاستفادة من تكامل مواردها الطبيعية وإمكاناتها المالية والمؤسسية، على أن يكون هذا التعاون الإقليمي حلقة الوصل بين السياسات الوطنية والمبتغى النهائي المتمثل في اشتراكية إيكولوجية لا يمكن إقامتها إلا على المستوى العالمي.

لدعم هذه السياسة الصناعية الخضراء، تركز الورقة على قطاع الطاقة النقل والقطاع المالي والبنكي، وسياسة التشغيل، مؤكدة على أن سياسة عمومية تحت رقابة مواطنية (عمالية وشعبية)، وحدها ستجعل من هذه القطاعات أدوات فعالة لتأمين سياسة تصنيع أخضر يضمن انتقالا اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا عادلا.

تقديم

يشهد العالم حَراكا غير مسبوق نحو اقتصاد أخضر، بحفزٍ مزدوج من حركات العدالة المناخية والانتقال البيئي العادل من جهة، وسعي رأس المال للتكيف مع أزمة بيئية من صنعه من جهة أخرى. في هذا السياق هناك سعي محموم لرسمَلة هذه الحلول الخضراء، لجعلها تخدم نفس النموذج الاقتصادي القائم.

تتغذّى هذه الحركة المحمومة بالتنافس بين قوى مهيمِنة تقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان) وقوى يُطلَق عليها "صاعدة" (الصين بالأساس). لكن الأكيد أنّ هذه الأخيرة تستعمل نفس الآليات التي أوجدتها القوى الأولى منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، وسُمّيَت "عولمة نيوليبرالية": التبادل الحُرّ، مناطق التصدير الحُرّ، المناطق الصناعية الحُرّة، مقاولات المناولة من الباطن، تحرير الاستثمار، الاستيلاء على الشركات واندماجها... إلخ.

وبين رحى تنافس الضواري العالمية هذه، تبحث قوى ناشئة عن نصيب من هذا السعي المحموم لرسمَلة تلك الحلول الخضراء. يُعَدُّ المغرب إحداها، ويسعى لانتهاز فُرصٍ عِدّة تمنحها الأزماتُ العالمية لتحسين موقعه في التقسيم الدولي للعمل، باستغلال ذاك التنافس، وبعرض نفسه كبلد آمن للاستثمارات وزرع حلول الرأسمال العالمي في وجه أزماته.

منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، مع برنامج التقويم الهيكلي، فتح المغرب اقتصاده بشكل كُلّي أمام الرأسمال العالمي، محافظا على نفس دوره في التقسيم الدولي للعمل الذي أرساه الاستعمار رسميا منذ سنة 1912، مع سعيٍ لتحسين موقعه ضمن ذلك التقسيم. وفي مجال الطاقات الخضراء، يقدّم نفسه كمجال خصبٍ لاستزراع محطات تلك الطاقات (الريحية والشمسية والهيدروجين الأخضر).[1] وفي نفس السياق يسعى إلى استقطاب استثمارات أجنبية ضخمة لتثمين المعادن الاستراتيجية والمعادن الحَرِجة المُوجَّهَة لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية، مُدرِجا كلّ هذا في إطار سياسة عامة تُسمَّى «سياسة صناعية خضراء» و «نُمُوًّا أخضر».

يشكّل الاتحاد الأوروبي المقصِد الرئيسي لمطامح المغرب تلك. وفقًا لتقرير المفوضية الأوروبية الصادر في 09 أبريل 2019، حول تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية بشأن البطاريات، فإنّ إنتاج الكوبالت والجرافيت والليثيوم سيكون أكبر بخمسة أضعاف في عام 2050 ممّا كان عليه في عام 2018 لتلبية احتياجات البطاريات الكهربائية. وسيزداد الطلب على الليثيوم مع ظهور السيارات الكهربائية. ووِفقًا للوكالة الدولية للطاقة، ستزداد الاحتياجات بمقدار 42 ضعفًا لضمان الانتقال إلى الحياد الكربوني.[2] لكنّ السوق الأمريكية أيضا حاضرة بقوة، ففي 5 آب/ أغسطس 2021، وقّع الرئيس جو بايدن مرسومًا في البيت الأبيض يُعلن الهدف المتمثّل في أن تكون نصف المركبات المباعة في الولايات المتحدة بحلول عام 2030 كهربائية.[3]

في ظلّ هذه الحاجة الحامية إلى المعادن الاستراتيجية والمعادن الحرجة والأتربة النادرة، بزغت الصين كقوة مهيمنة. ففي أقلّ من عشرين عاما، اشترت الصين مناجم معادن استراتيجية في جميع أنحاء الكوكب وطوّرت صناعات حديثة لتصدير مُنتَجات ذات قيمة تكنولوجية عالية... وقد وصل حجم استثماراتها المباشرة في الخارج في قطاع التعدين بين عامي 2005 و2021 إلى 125 مليار دولار. ولإظهار ضخامة هذا المبلغ فهو يعادل تقريبًا القيمة المُحَدَّثة لخطة مارشال[4] من الولايات المتحدة إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.[5]

تقدّم هذه الورقة صورة عامة عن هذا التنافس بين "القوى الغربية" (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) والصين حول المعادن الاستراتيجية والحرجة، وهل فعلا تُشكّل هذه المعادن وبطاريات السيارات الكهربائية حلًا من حلول "تخضير الاقتصاد"، أم أنها تندرج في نفس المنظور القائم على رسمَلة تلك الحلول بما يُديم نفس النظام الاقتصادي القائم على الاستخراجية والإنتاجوية ونهب الأرض واستغلال البشر.[6] وفي نفس الوقت، تقدّم الورقة موقع المغرب - كقوة اقتصادية قزمة بطموحات تفوق إمكانياتها - ضمن هذا التنافس العالمي الكبير وحدود استفادته اقتصاديا وانعكاسات ذلك على التنمية الاجتماعية والبيئة، لتخلُص إلى توصيات حول السياسات الصناعية الخضراء.

1. ما المعادن الاستراتيجية والحرجة؟

رغم أهمية الموضوع إلّا أن النقاش نادرٌ، وهو أمر معهود في المغرب عندما يتعلّق الأمر بقطاع استراتيجي يُسيل لُعاب الاستثمار الخاص. ورغم أن المغرب مُقبِلٌ على استقبال استثمارات جبّارة - كما يدَّعي - في قطاع المعادن الاستراتيجية والحرجة، فإنّ موقع[7] "وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة" على الانترنت خالٍ من أيّ إشارة إلى هذا الموضوع.

كل ما استطعنا الحصول عليه هو دراسة، صدرت سنة 2023 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (مؤسسة دستورية استشارية أنشأها الملك سنة 2011)، بعنوان "المعادن الاستراتيجية والحرجة: قطاع في خدمة السيادة الصناعية للمغرب".

في هذه الدراسة يُعرِّف المجلس هذه المعادن كالآتي: "حسب التصنيفات المعتَمَدة على الصعيد الدولي، يصنَّف معدن معيَّن بكونه استراتيجيا عندما يكون عنصرا لا غنًى عنه بالنسبة للسياسة الاقتصادية للدولة، أو لأمنها، أو لسياستها الطاقية، أو لتحقيق نقلة نوعية في المجال التكنولوجي. أمّا المعادن الحرجة، فإنها تتّسم بالإضافة إلى ذلك بهشاشة سلسلة توريدها. يتعلّق الأمر إذن بمفهومَيْن مترابطين ويتّسمان بطابع ديناميّ ومتغيّر".[8]

وفي برنامج حواري أعدَّه مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وصف عبد الله متّقي (أستاذ باحث بجامعة محمد السادس متعدّدة الاختصاصات وعضوٌ بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، المعادن الاستراتيجية كالآتي: "مفهوم المعادن الاستراتيجية ليس جديدا، فقد ظهر في فترة ما بين الحربيْن، عندما لاحظت وزارة الدفاع الأمريكية احتمال خطرٍ على التزوّد بهذه المعادن الضرورية (15 إلى 20 نوعا)، وبالتالي صنّفتها كمعادن استراتيجية. عاد المفهوم بقوة منذ بداية سنوات الألفين، لأنّ هناك عدة معادن تدخل في استراتيجية الانتقال الطاقي وجميع التكنولوجيات الحديثة... ومن سمات المعادن الاستراتيجية والمعادن الحرجة أنّ سلسلة قيمتها مُشَتَّتة عالميا. فمناطق إنتاجها ليسَت مناطقَ استهلاكها، وليست مناطقَ المعالجة والتحويل. وتُعتَبر الصين أكبر دولة تقوم بالمعالجة والتحويل".[9]

حسب دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. يتوفّر المغرب على 7 من المعادن الـ 24 الحرجة المحدَّدة عالميا كمعادن استراتيجية وحرجة، وهي في الجدول أدناه باللون الأحمر:[10]

جدول 1:

المعادن الاستراتيجية والحرجة (المعادن الموجودة في المغرب مكتوبة باللون الأحمر)

الألومنيوم	الليثيوم	الأتربة النادرة	الفوسفاط
البورات	المغنيزيوم	التنجستن	النحاس
الكروم (الكروم الحديدي)	الموليبدينوم	الباريت	النيكل
الآيتن	النيوبيوم (النيوبيوم الحديدي)	الكوبالت	البوتاس
الجيرمانيوم	السيلينيوم	الفلور	الكبريت
الغرافيت	السيليسيوم السيليكون	المنغنيز	التيتانيوم

بالنسبة للكوبالت، يحتلّ المغرب المرتبة التاسعة في الإنتاج، والحادية عشر دوليا في الاحتياطي العالمي، وهو ثاني بلدٍ في أفريقيا بعد جمهورية الكونغو الديمقراطية.[11] وتكمُن أهميته الاستراتيجية في أنه لا يُنتَج إلّا في 17 بلدًا فقط، بما في ذلك المغرب، ويُستخرَج أساسا من منجم بُوَازَّار (وارزازات) وأيضا في منطقة الطَّاوْز (مدينة الرشيدية)[12]، وكلاهما يوجدان في الجنوب الشرقي للمغرب. تحتكر شركة مملوكة للهولدينغ الملكي "مناجم" إنتاجه، وتُعتبر شركة "مناجم" واحدة من أكبر خمسة منتجين لِكوبالت الكاثود عالي النقاوة في العالم، وتسوّق "مناجم" كوبالت الكاثود تحت العلامة التجارية "سي إم بي إيه" (CMBA).[13]

فضلا عن المعادن الواردة أعلاه، يملك المغرب 70% من احتياطيات العالم من الفوسفاط، وهو أحد مكوّنات البطاريات الرخيصة ذات المدى المنخفض التي تهيمن الصين على إنتاجها العالمي.[14] وللإشارة، فإن المُجمَّع الشريف للفوسفاط يَعتبر نفسَه رائدَ السياسات الصناعية الخضراء بالمغرب، مُطلقا ما أسماه «برنامج الاستثمار الأخضر -2023 2027».[15]

2. المغرب: لاعب صغير في ملعب الكبار

حفَّزت حرب روسيا على أوكرانيا نقاش الانتقال الطاقي، خاصة في أوروبا كونها معتمِدة على الغاز الروسي. وأضافت هذه الحرب وما واكبها من حظرٍ لذلك الغاز نقاش "أوروبا بدون كربون".

تَعتبر المَلَكيةُ والنُخبَ الاقتصادية أيَّ تحولٍ في استراتيجية الرأسمال العالمي فرصة سانحة لتوسيع حصّتهما من السوق العالمية، فقد سبق أن قدّم المغرب نفسه منصّة لهذا الرأسمال للاستثمار في أفريقيا. ورَد ذلك في البيان بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية، الذي صدر في أعقاب لقاء القمة بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما والملك محمد السادس، بتاريخ 22 نوفمبر 2013 في البيت الأبيض، في النقطة الخاصة بأفريقيا في البيان: "اتفق البلدان على استكشاف مبادرات مشتركة للنهوض بالتنمية البشرية والاستقرار من خلال ضمان الأمن الغذائي والولوج للطاقة والنهوض بالتجارة على أساس اتفاقية التبادل الحر".[16]

في ديسمبر 2013، أنجز وزير خارجية فرنسا هيبرت فيردين (وآخرون)، بطلب من وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية، وثيقة بعنوان "شراكة من أجل المستقبل" تتضمّن 15 اقتراحا من أجل دينامية اقتصادية جديدة بين إفريقيا وفرنسا ومجموعة من الأفكار الليبرالية المتطرفة. تحثُّ الوثيقةُ الاتحادَ الأوربي على مضاعفة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع إفريقيا، وتتمنى أن يقوم المغرب بدور الوسيط/ مقاول من الباطن، جزئيا، للسياسة التجارية الفرنسية بأفريقيا.[17]

التقطت الصين الإشارة. وفي السنة الموالية (2014)، استقبل ملك المغرب بالقصر الملكي بمدينة فاس السيد يو زينغ شينغ YU Zhengsheng (رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني)، للتأكيد على علاقات الصداقة والتضامن والتعاون التي تجمع المملكة المغربية بجمهورية الصين الشعبية.[18] وفي زيارة في نفس العام لرئيس مجلس المستشارين المغربي (الغرفة الثانية للبرلمان) إلى الصين، لمَّح هذا الرئيس إلى «الفرص المُغرية والإمكانيات المتاحة أمام المقاولات الصينية العملاقة للاستثمار ببلادنا في كافة القطاعات، في ظلّ مناخ اقتصادي إيجابي بامتياز، وأيضا للاستثمار في إفريقيا، اعتبارا للحضور الاقتصادي القوي لبلادنا بالقارة الإفريقية، والثقة السياسية المتينة التي يحظى بها من لدُن بلدان القارة السمراء».[19]

كل ما يسعى إليه الرأسمال المغربي والمَلَكية هو لعب دور سمسار لصالح الرأسمال الأجنبي (الغربي والصين) لاقتحام أفريقيا، وهو ما يُطلق عليه المسؤولون الرسميون "وساطة".

3. المغرب: حليف الجميع مع تفضيل الإمبريالية الأمريكية

يتيح التنافس بين الأقطاب الرأسمالية الكبرى للمغرب أن يلعب على حبال هذا التنافس لقطف أكبر قدرٍ من الثمار، مع تفضيلٍ دائم للإمبريالية الأمريكية. كتب "العُمق"، وهو موقع مغربي مقروء على نطاق واسع: "التنافس الأمريكي الصيني يخدم مصالح المغرب الاقتصادية ويعزّز الاستثمارات الصينية بداخله".[20]

وفي ورقة صادرة عن "المعهد المغربي لتحليل السياسات" (وهو مركز دراسات يقدم الاستشارات للدولة والفاعلين الخواص)، ورَدت عبارة "الشراكة البراغماتية"، شارحة إيّاها بقول: "في حين أنّ معظم المصالح الاقتصادية المغربية لا تزال مرتبطة بالدول الغربية، سعى الملك محمد السادس إلى تنويع شراكات المغرب الاقتصادية الدولية، وفيه يبدو أن الصين هي الشريك المثالي. شدّد الملك على التفاوتات الاقتصادية المتأصلة في العلاقة التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. بالنظر إلى هذه الرغبة في التنويع الاقتصادي والحصول على وضعية تفاوضية أفضل مع الاتحاد الأوروبي، فقد جاءت مبادرة 'الحزام والطريق الصينية' في وقت مثالي بالنسبة للمغرب".[21]

في أبريل 2021 صدرت عن لجنة عيّنها الملك وثيقةٌ سُميت "النموذج التنموي الجديد"، تحدّد الاتجاهات الاستراتيجية الكبرى للنموذج التنموي المغربي. تناولت الوثيقة علاقات البلد مع القوى العالمية الكبرى، ضمن "استراتيجية تكرّس التموقع الإقليمي والدولي لبلادنا" [22]، على حدّ تعبير الوثيقة.

بالنسبة للولايات المتحدة، أقّرت الوثيقة ضرورة "تعزيز البعد الأطلسي للسياسة الخارجية للمملكة عبر تعميق روابط الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التعبئة الكاملة لإمكانات اتفاقية التبادل الحرّ وللفرص التجارية والاستثمارية المتاحة".

أما بالنسبة للصين فقد ورد فيها: "ينبغي أن تُعزَّزَ علاقات الشراكة مع الدول الصاعدة، خاصة تلك التي أبرم معها المغرب شراكات استراتيجية، كالصين والهند وروسيا، بالنظر إلى المكانة التي تحتلها هذه البلدان ضمن التوازنات الجيو-سياسية والجيو- اقتصادية الحالية والمستقبلية في ظلّ عالم ما بعد أزمة كوفيد- 19. تندرج ضمن هذا الإطار الإجراءات المتَّخَذة حديثا لتعميق علاقات المغرب مع الصين، من خلال انضمام المملكة للمبادرة الصينية المتعلّقة بمبادرة "الحزام والطريق"، وإحداث مشروع محمد السادس "طنجة تيك"[23]، كما ينبغي تعميق هذه العلاقات لجعلها رافعة استراتيجية تُكرّس التموقع الإقليمي والدولي لبلادنا".

يُعَدُّ المغرب أوّل بلدٍ أفريقي يَنْضَمُّ إلى مبادرة "الحزام والطريق". وبعد التوقيع في عام 2017 على مذكّرة تفاهم تمكَّن المغرب من نسج شراكات في قطاعات مهمّة كالبنية التحتية والصناعات المتطورة والتكنولوجيا. وقبل ذلك بكثير ارتفع معدّل الاستثمارات الصينية في المغرب بين عاميْ 2011 و2015، بما يقارب 195%، وبنسبة 93% بين عامي 2014 و2015.[24]

وجود التنافس أمرٌ بديهي، فذاك بنيويّ في أي اقتصاد رأسمالي، وبالأحرى في اقتصاد عالمي إمبريالي مطبوع بتوترات جيوسياسية حادة. إذ لا ترغب الولايات المتحدة في حضور أخطر منافسيها (الصين) عبر استثمارات أو صناعات مهمة في الدول التي تراها حلفاءَها بالدرجة الأولى. لكن استراتيجية المغرب القائمة على تفضيل الولايات المتحدة، ستُطمئن هذه الأخيرة، خصوصا أن القضايا الساخنة بالنسبة للنظام المغربي (الصحراء) معتمدة على موقف الولايات المتحدة، كما أن المغرب حريص تمامًا على علاقات متوازنة وتنويع الاستثمارات دون التأثير على القرار السياسي، وهو ما يهمّ واشنطن في علاقتها مع المغرب أكثر من العلاقات الاقتصادية.

بَيْدَ أنّ الاتحاد الأوروبي لن يَنظر بعين الرضا إلى تزايد الحضور الاقتصادي للصين بالمغرب، خصوصا وأنّ هذا الأخير يتّجه بخياراته الاستراتيجية للتقليل من تبعيّته للاتحاد الأوروبي الذي أصبح يتوجّس من الاستقلالية التي يُبديها المغرب تجاهه. ففي مقالة نُشرت على موقع المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، وأعيد نشرها على موقع المعهد المغربي لتحليل السياسات، ورَد ما يلي: "إنّ قاعدة تحالفات المغرب المتنوعة ودوره كفاعل أمنيّ إقليميّ رئيس يُقلّلان من احتمالات قبوله انتقادات الاتحاد الأوروبي لسياساته الداخلية - رغم أنّه يُحتمل أن يواصل اهتمامه بالتوصيات الخاصة باقتصاده طالما أنّه يتلقى تمويلاً من الاتحاد".[25] يشكل موضوع الهجرة مثالا عن تبرم المغرب من انتقادات الاتحاد الأوروبي هذه، حيث صرح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة قائلا: "المغرب ليس دركي أوروبا ولا حارسها"،

مشددا على أن تدبير ملف الهجرة يجب أن يكون من منطلق "الشراكة": "لكن الشراكة ليست انتقائية، الشراكة تعني أولاً وقبل كل شيء فهم المصالح الاستراتيجية للشركاء".[26]

يُدرك المغرب أهمّية المعادن الاستراتيجية والحرجة في الصراع القائم حاليا بين الولايات المتحدة والصين. ففي ورقة صادرة عن "مدرسة الحرب الاقتصادية Ecole de Guerre[27] Economique/ EGE» ورَد ما يلي: "تدور حرب اقتصادية لا ترحم من أجل السيطرة على المعادن الاستراتيجية، بما في ذلك الليثيوم... مرحبًا بكم في ملحمة المعركة التي تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات بين القوى للسيطرة على سوق الليثيوم العالمي". كما أُشيرَ في الورقة إلى أنّ وزارة الطاقة الأمريكية قامت "بتوفير تمويلٍ بمليارات الدولارات لإنشاء سلاسل قيمة محلية لبطاريات الليثيوم، وهو أمر بالغ الأهمية لنقل البلاد إلى الطاقة النظيفة. هدف الحكومة الأمريكية هو التأكد من أن أكثر من نصف المركبات المباعة على أراضيها كهربائية وضمان استقلال البلاد من خلال القتال ضد الهيمنة الصينية في هذا القطاع".[28]

يريد المغرب استغلال ثغرة هذا التنافس لزيادة حصته من الاستثمارات التي تجوب العالم بحثا عن تلك المعادن. وفي العاصفة العالمية هذه تتساقط على المغرب بعضُ زخّاتِ أمطار الاستثمارات تلك، ومنها الصينية.

4. استراتيجيات القوى الرأسمالية العالمية بخصوص المعادن النادرة

أ. الاستراتيجية الأمريكية

تستهدف الاستراتيجية الأمريكية تأمين عملية التوريد وتقليص الارتهان بالصين، مع العمل على النهوض بقدرات الإنتاج الوطنية، لا سيما في مجاليْ تكرير المعادن ومعالجتها.

عملت الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة على تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع حلفائها بشأن المعادن الحرجة. وفي هذا الصدد، أقامت سنة 2022 "شراكة لأمن المعادن (MSP)» مع العديد من الشركاء الأجانب. وتتمثل الأهداف المتوخّاة من هذا التحالف في تنويع سلاسل التوريد وتقليص ارتهان الاقتصاد الأمريكي بالصين، وتطوير الاستثمار على طول سلسلة القيمة، وتعزيز احترام أفضل المعايير المعتمَدة في مجال التقنين الاجتماعي والبيئي.[29]

حسب تقرير نشرته OneCharge، وهي شركة أمريكية مصنِّعة لبطاريات الليثيوم أيون ومقرها في كاليفورنيا: "من المُقدَّر أن الولايات المتحدة وحدها ستحتاج إلى 500 ألف طن سنويًا من الليثيوم غير المكرَّر بحلول عام 2034، فقط لتشغيل المركبات الكهربائية. ولا تنتج الولايات المتحدة سوى جزء صغير من هذه الكمية اليوم".[30]

ب. استراتيجية الاتحاد الأوروبي

ترتكز على المبادلات في الأسواق العالمية، وإرساء إطار يتيح استدامة عمليات التوريد، كما تُولي أهمية أكبر لتطوير إعادة التدوير مقارنة بالولايات المتحدة"؛ وتتضمّن 30 معدنا، تفوق نسبة ارتهان 21 منها بالخارج 50%.[31]

أوردت وثيقة صادرة عن المعهد العابر للقوميات TNI، محاور خطة REPowerEU التي ستسبب زيادة في الطلب على المواد الخام الحرجة، وللحدّ من خطر حدوث اضطرابات في توريد هذه المواد، قدّمت المفوضية الأوروبية قانون المواد الخام الحرجة (CRMA) في مارس2023[32]

أضافت وثيقة TNI: «وخلافًا لسياسات الاتحاد الأوروبي الأخرى، انتقل المقترح التشريعي في أقلّ من عام من مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي إلى الاعتماد النهائي في 12 ديسمبر 2023. يضع قانون المواد الخام الحرجة إطار عمل لضمان الوصول إلى 'إمدادات آمنة ومستدامة من المواد الخام الحرجة وحماية المرونة الاقتصادية للاتحاد'، ويُحدّد قائمة بالمواد الخام الحرجة والاستراتيجية ويضع أهدافًا من حيث توريدها ومعالجتها التي يجب تحقيقها بحلول عام 2030".[33]

ج. الاستراتيجية الصينية

تتبنّى الصين مقاربة تجارية وصناعية حكومية تتمحور حول أهداف مدنية وأمنية في الآن ذاته. إذ تسعى إلى ضمان تموقع متميّز في مجموع مراحل سلسلة القيمة وصولا إلى المنتجات النهائية... تنتهج الصين سياسة لتشكيل احتياطيات استراتيجية من المعادن التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلاد، وترتكز على الاستثمارات العمومية وآليات الدعم والتمويل التي تضمنها الدولة.[34]

في سياق نشوء ما سمي "نظاما عالميا جديدا" بعد انهيار الكتلة الشرقية، كانت الصين واعية بالأهمية العالمية التي ستكتسيها المعادن الاستراتيجية والحرجة في المستقبل. صرح دنغ شياو بينغ، الزعيم السابق لجمهورية الصين الشعبية، سنة 1992 قائلا: "الشرق الأوسط لديه النفط، والصين لديها الأتربة النادرة".[35]

قطعت الصين رحلةً طويلة جدا منذ ذلك التاريخ، وكانت الرحلة في صالحها. وما تزال توقعاتها كبيرة جدا: في خطتها العشرية "صُنع في الصين 2025"، تهدف الصين إلى أن تصبح رائدا عالميًا في جميع تقنيات الغد (البطاريات والسيارات الكهربائية والذكاء الاصطناعي وغيرها) بحلول عام 2049 (الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية)".[36] وبالفعل، وحسب تقرير نشرته OneCharge، تستحوذ الصين على "حصة الأسد في سلسلة التوريد العالمية لبطاريات الليثيوم أيون، وزادت حصتها في السوق بنسبة 12% أخرى على مدى العامين الماضيين [2020 و2021]. هناك خطر حقيقي من أن يكون دور الصين بالنسبة لليثيوم مماثلاً لما كانت عليه أوبك بالنسبة للنفط، باستثناء أن الولايات المتحدة كانت، على الأقل، في ما يتعلق بالنفط، منتجاً رئيسياً في حد ذاتها".[37]

تسيطر الصين على 65% من إنتاج الليثيوم/ Lithium المُكَرَّر في العالم من خلال عملاقيْها في هذا القطاع، وهما جيانغشي جانفنغ/ Jiangxi Ganfeng وتيانكي ليثيوم/ Tianqi Lithium، اللذان ارتقيا إلى المركزين الأول والثالث في السوق.[38] علاوة على ذلك، تتمّ معالجة 80% من المعادن اللازمة لصنع بطاريات السيارات الكهربائية في الصين، ممّا يمنح اقتصاد الصين، التي تمتلك نصف أسطول السيارات الكهربائية في العالم وتصدِّر نسبة كبيرة من إنتاجها إلى الخارج، وخاصة إلى أوروبا، ميزة تنافسية هائلة.[39] خلُص موقع مدرسة الحرب الاقتصادية Ecole de Guerre Economique/ EGE إلى القول: "إن موقع الصين المهيمن في سوق الطاقة المستقبلي هذا لا يروق للغرب على الإطلاق، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومن هنا تأتي المنافسات الجيوستراتيجية الجارية بين هذه القوى الاقتصادية".[40]

تُعزِّز قدرات الصين الحالية تخوّفات القوى الإمبريالية الغربية من أي خنق للعرض قدتقوم به. ولهذا التخوف سابقة تاريخية، ففي سبتمبر 2010 "أدّى تخفيض الصين المفاجئ لحصص صادراتها من الأتربة النادرة - كإجراء انتقامي رئيسي ضد اليابان - إلى ارتفاع أسعار هذه المعادن الثانوية بنسبة تتراوح بين 400% و800% من قيمتها الأولية".[41]

خلاصة: الاستراتيجيّات الخاصة بالقوى الغربية من جهة وبالصين من جهة أخرى، هي تنافُسٌ على نفس الأرضية: من يهيمن على سلسلة المعادن الحرجة والاستراتيجية والسيارات الكهربائية في السوق العالمية، مع التأكيد أنّ الولايات المتحدة تراجعت إلى موقع «دفاعي» شديد الشراسة بينما الصين في موقع «هجومي» لا يقلُّ شراسة. وفي فقرة أدناه بعنوان «حدود التناقض بين الصين والغرب»، نقاشٌ لهذا التنافس.

د. هل للمغرب استراتيجية اقتصادية مستقلة؟

للوهلة الأولى تُظهِر الخطابات الرسمية أنّ للمغرب استراتيجيةً اقتصادية قائمة الذات. ولكن العكس هو الصحيح. فالمغرب اقتصاد صغير جدا، يحتلّ المرتبة السادسة أفريقيًّا في حجم الناتج الداخلي الإجمالي، خلْفَ إثيوبيا والجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر. هذا فضلا عن تركيبة اقتصاده الإنتاجي الذي تغلِب عليها الفلاحة واستخراج المواد الأولية.[42]

لذلك، فكلّ ما يطمح إليه المغرب هو أن تختاره الشركات الدُّولية المتنافسة، مغتنمًا فرصة هذا التنافس. وقد لخّص تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (سنة 2023) هذه "الاستراتيجية" بما يلي: "إنّ عالم ما بعد كوفيد- 19 ستصاحبه تغيرات عميقة، تنبئ ببروز عالم جديد تختلف أنماط سيره وضبطه عن تلك السائدة حتى الآن. ويتطلبّ هذا العالم الجديد قدرات على الاستباقية والتكيف للحماية من المخاطر لكن أيضا لاغتنام الفرص المتاحة. كما يستلزم

مرونة كبرى للتأقلم باستمرار مع المعطيات الدولية الجديدة سواءٌ الاقتصادية والمالية أو التكنولوجية والصحية والبيئية"[43]... «التأقلم» و«التكيّف» و«اغتنام الفرص»... إنّها مصطلحات لإخفاء تبعية الاقتصاد المغربي للرأسمال العالمي، ومحاولة تنويع أقطاب تلك التبعية.

هذا الطموح المتواضع، والذي يجري تضخيمه في البروباغندا الداخلية، أورده موقع صحيفة "ذي أندبندنت" في مقال بعنوان "الشركات الصينية تتطلع إلى المغرب كوسيلة للاستفادة من الدعم الأمريكي للسيارات الكهربائية"، بالشكل التالي: "مع تحوّل العالم إلى السيارات الكهربائية، قد يبدو المغرب مستفيدًا مفاجئًا من تنافس الصين والولايات المتحدة وأوروبا على حصة في السوق".[44]

لذلك يعمل المغرب على توفير كل الشروط المغرية لقدوم الاستثمارات الأجنبية. وفي مجال التعدين، عدَّلت الدولة القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم في يوليوز 2015،[45] بما ينزع العراقيل أمام الاستثمار المنجمي، وعلى رأسها المشاكل المتعلقة بملكية الأراضي، إذ ستُحدَث المناجم، بما يسمح لمالك رخصة الاستغلال مباشرةَ التنقيب حتى في "حالة عدم حصول اتفاق بينه وبين مالك الأرض الأصلي".

وفي صيف 2024 انتفض سكان قرية تاغيغاشت/ أقانوانين بالأطلس الكبير، ضدّ شركة صينية- مغربية "Sino-maroc mining investment management»، وتدخلت الدولة لمناصرة الشركة التي رفعت دعوى قضائية ضد السكان المحتجين بمبرر أنهم عرقلوا أشغالها، وقامت السلطات المحلية باستدعاء عشرة ناشطين واستنطاقهم.[46]

صدر "ميثاق الاستثمار" في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2022، وتضمَّن تحفيزات تُسيل لعاب المستثمرين الأجانب، ضمنها إمكانية "تحويل الأرباح الصافية دون تحديد للمبلغ أو المدة"، فضلا عن "تهيئة مناطق للأنشطة في مجالات الصناعة واللوجيستيك والتجارة والسياحة والخدمات تستجيب لحاجيات المستثمرين، والسهر على تنميتها واستغلالها". إنها نوع من المناقصة حيث تتنافس دول العالم الثالث على تقديم أفضل الامتيازات والإغراءات، مع أقل استفادة اقتصادية واجتماعية وبيئية، ما عدا عمولات النخب السياسية والطبقات الحاكمة. تستطيع هذه التسهيلات جلب الاستثمارات الأجنبية، لكنها تشكل قناة لنقل الثروة المنتَجة إلى المراكز الإمبريالية، مُديمة نفس التبعية الاستعمارية في أشكالها الجديدة.

5. المغرب: نافذة من نوافذ الصين نحو الغرب؟

عدّد محسن جزولي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة مكلفا بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، الأسباب التي دفعت المجموعات الصينية لاختيار المغرب، وضمنها: "اتفاقيات التبادل الحر التي تزيد عن 50 اتفاقاً".[47]

ولأنّ المغرب شريك تجاري حرّ للولايات المتحدة، يجري احتساب مواده الخام ضمن أهداف المصادر المطلوبة للسيارات الكهربائية المباعة في أمريكا لتلقّي إعانات تصل إلى 7500 دولار لمشتري السيارات بموجب قانون الرئيس جو بايدن للحدّ من التضخم.[48] وقد صرّح عبد المنعم عماشرة، خبير سلسلة التوريد الذي عمل سابقًا في وزارة الصناعة والتجارة المغربية، إنّ المغرب يستفيد من "قدرته على التعايش في ظلّ عدم وجود رابط بين الصين والولايات المتحدة».[49]

من خلال الاستفادة من كلّ من اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى والشراكات - على مستويات مختلفة من سلسلة التوريد - مع شركات من البلدان الحليفة للولايات المتحدة، وجدت الشركات الصينية طريقة للحفاظ على الوصول ليس فقط إلى السوق الأمريكية ولكن إلى أوروبا أيضًا، وتحاول الآن الاستفادة من مفهوم التوطين الصديق friends-shoring[50] للتحايل على تضييق الأسواق الغربية عليها.

يُعتَبر ما تقوم به الصين حاليا من استغلال "البلدان الصديقة" للولايات المتحدة الأمريكية، إحدى طرق استفادتها من آليات السوق الحرة التي أحدثتها الولايات المتحدة ذاتها لتأمين هيمنتها على العالم، وفي نفس الوقت دليلا على مرونة الصين الفائقة. صرَّح ثورستن لارز، الرئيس التنفيذي لقسم أوروبا بشركة CNGR، وهي واحدة من أكبر منتجي كاثود البطاريات[51] في الصين، قائلا: "لركوب موجة قانون مكافحة التضخم يجب أن نمتثل لقواعده... لدينا المرونة لنكون قادرين على الامتثال لجميع التغييرات في التفسير أو القواعد".[52]

6. الاستثمارات الصينية في قطاع بطاريات السيارات الكهربائية بالمغرب

كتبت صحيفة "ذي اندبندنت" في 03 يوليوز 2024: "بعد أن أقرّت الولايات المتحدة إعانات جديدة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي للسيارات الكهربائية وتقليص هيمنة بكين على سلسلة التوريد، بدأ المصنّعون الصينيون الاستثمار في مكان غير متوقَّع: المغرب".[53]

في سبتمبر 2023، أعلنت شركة CNGR عن خطة بقيمة مليارَيْ دولار لبناء ما أسمته "قاعدة في العالم ومنطقة المحيط الأطلسي" بمنطقة الجُرف الأصفر (جنوب غرب مدينة الدار البيضاء)، في مشروع مشترك مع مجموعة المدى الاستثمارية التابعة للعائلة الملكية المغربية[54]، وإنتاجُها موجَّهٌ للأسواق الأمريكية والأوروبية.

هناك أيضا مشروع شركة Gotion High-Tech الصينية الألمانية لصناعة البطاريات، والتي وقّعت صفقة مع المغرب سنة 2023 لاستثمار 6.4 مليار دولار لبناء أول مصنع لبطاريات السيارات الكهربائية بمنطقة بوقنادل (قرب مدينة الرباط)[55]، والذي يُتوَقَّع أن تبلغ طاقته الإنتاجية السنوية "حوالي 100 جيجاوات/ساعة من بطاريات السيارات الكهربائية".[56]

تشمل الاستثمارات أيضًا شركة Youshan، وهي مشروع مشترك مدعوم من شركة LG Chem الكورية العملاقة وشركة Huayou Cobalt الصينية.[57] وتنوي الشركة «توسيع أعمالها لتشمل مواد كاثود الليثيوم والمنغنيز والفوسفات والحديد (LMFP)، وهو مزيج من المنغنيز وLFP الذي يوفر قدرة أكبر وإنتاج أفضل من مواد الكاثود[58] LFP». حسب موقع le desk[59] فإن الموقع المفترض لإنشاء المشروع هو مدينتَيْ طرفاية والعيون، وكلاهما تقعان في منطقة الصحراء المتنازَع عليها بين النظام المغربي وجبهة البوليساريو.

في مارس/ آذار 2024 وقّعت وزارة الاقتصاد والمالية المغربية اتفاقية استثمار مع المجموعة الصينية «BTR New Material Group»، بما يفوق 3 مليارات دولار، لبناء مصنع جديد للبطاريات بالمملكة المغربية.[60] وسيقع المصنع، الذي ستبلغ طاقته الإنتاجية السنوية 50,000 طن من الكاثودات، في المنطقة الصناعية بمدينة طنجة للسيارات.[61] وأعلنت المجموعة أنّ استثماراتها في المغرب تستهدف خدمة السوقيْن الأوروبية والأميركية.[62]

تخطّط شركة Shinzoom لاستثمار ما يقرب من 500 مليون دولار لبناء مصنع الأنودات[63] في مدينة "طنجة تيك". وتُعَدُّ شينزوم شركة صينية رائدة في مجال المعدّات المعدنية الكهرومغناطيسية، وقد رسّخت مكانتها كثالث أكبر منتج صيني للأنودات. وبتاريخ 14 أيار/مايو 2024 في مقرّ بنك أفريقيا في الدار البيضاء، وُقّعت الاتفاقية بينَ بي تاو رئيس Shinzoom وعثمان بنجلون رئيس "طنجة تيك" Tanger Tech.[64]

أمّا العملاق الصيني CATL، فليس هناك ما يشير إلى تنفيذ استثمارات له في المغرب. وقد أفادت أخبار جرى تداولها من طرف الصحافة المغربية - في سرية تامة حرصت على إخفاء اسم CATL - بأنّ هذه الأخيرة تخطّط لإنشاء أكبر مصنع لإنتاج البطاريات الكهربائية بالمغرب. وكاد تسريب المعلومة من طرف رياض مْزَّور، وزير الصناعة والتجارة المغربي، أثناء قمّة الأعمال الأمريكية الأفريقية شهر يوليوز سنة 2022 بمراكش، أن يؤدّي إلى أزمة حكومية بينه وبين محسن جزولي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة مكلفا بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، إذ اتهمه هذا الأخير بـ"تقويض المفاوضات مع رجل الصناعة الأجنبي الذي يقف وراء مشروع مصنع البطاريات الكهربائية"، لتقرّر CATL في النهاية توطين مصنعها في المجر.[65]

7. هل من آثار اقتصادية واجتماعية لهذه الاستثمارات على المغرب؟

صوتُ البروباغندا عالٍ جدا، ويغطّي على كل مناقشة عقلانية للاستثمارات الصينية بالمغرب في قطاع المعادن الاستراتيجية والحرجة، شأنها شأن الاستثمارات الأخرى، وعلى رأسها الهيدروجين الأخضر... إلخ.

بعد توقيع اتفاقية بين الحكومة المغربية وشركة Gotion High-Tech الصينية الألمانية، أعلن محسن الجزولي (وزير مكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية)، أنّ الشركة ستُحدث 30 ألف منصب شغل خلال 10 سنوات.[66]

وأثناء توقيع اتفاقية الاستثمار مع المجموعة الصينية BTR، أعلنت الحكومة بأنّ ذلك سيعزز الإقلاع الصناعي للبلد، الذي يطمح إلى جعل المملكة خلال نحو عشرين عامًا الزعيمَ القارّي في صناعة السيارات![67]

أ. شغل هشّ لا مناصب قارّة

في دراسة قيِّمة بعنوان "البقاء للأكثر خُضرة، التحوّلُ الاقتصادي في عالم واعٍ بالمناخ"، تناول أمير البديوي نوعيةَ الوظائف في قطاع الطاقة المتجدّدة، بقول: «إلى جانب كمية الوظائف المستحدَثة، هناك أيضًا مسألة نوعية المكاسب الوظيفية التي تنشأ عن التحول في مجال الطاقة، حيث يمكننا ملاحظة المزيد من التفاوت. فالوظائف اللائقة، أيْ ذات الأجور الجيدة وظروف العمل الآمنة، ضرورية لضمان الانتقال العادل. ومع ذلك، فإن معظم الوظائف التي تم إنشاؤها في البرازيل، على سبيل المثال، هي في مزارع قصب السكر لإنتاج الوقود الحيوي وفي أنشطة البناء والعمليات والصيانة، والتي تميل إلى أن تكون مؤقتة وذات أجور منخفضة ومهارات منخفضة».[69] هذا هو شأن الاستثمارات الضخمة في الطاقات النظيفة بالمغرب، وهي مشاريع كثيفةُ رأس المال لا تخلق آلاف مناصب الشغل سوى في المرحلة الأولى للبناء والتشييد، ومعظمها (وفقا لقانون الشغل المغربي) يكون مؤقّتا وعبر شركات السمسرة والمناولة، وبعدَها القليل من المناصب التقنية التي تؤول في الغالب إلى أجانب.

هذا ما أقره تقرير صادر بتاريخ 17 يناير/ كانون الثاني 2023، عن منظمة العمل الدولية (التقرير ممول من الاتحاد الأوروبي) حول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط بقول: "لا يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة النتائج المتوقعة، حيث تتركز معظم الاستثمارات في القطاعات كثيفة رأس المال... ومن ثم، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص العمل وإنتاجية العمل والتغيير الهيكلي هل هي أضغاث أحلام؟ أم طموحات مبنيّة على معطيات واقعية؟ تقدم دراسة قيِّمة بعنوان "إزالة التصنيع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لمؤلِّفها كولين باورز، تفنيدا واقعيا لكل هذه الأحلام والطموحات. يربط كولين باروز بين نزع التصنيع المبكِّر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والركود الاقتصادي العالمي الذي بدأ أواخر ستينيات القرن العشرين، والليبرالية الجديدة التي جعلت آفاق تصنيع المنطقة معتمة.[68]

قد لا يكون بالمستوى الذي يتوقعه صناع السياسات في المنطقة".[70]

بالنسبة لمناصب الشغل، أبانت عقود من الاستثمار الخارجي فراغ الوعود. فالقانون المنظّم لعلاقات الشغل بالمغرب (الصادر سنة 2003) دمَّر الشغل القار وأحلّ محلّه أشكالا متعدّدة من المرونة والهشاشة، وعلى رأسها المناولة والعقود من الباطن. وفي ما يخصّنا هنا، نجد المناطق الصناعية الحرّة التي ستستوطن فيها شركات إنتاج البطاريات الكهربائية، وعلى رأسها "المدينة النموذجية الذكية" بطنجة التي أُنشئت بشراكة مع الصين، واستوطنتها 200 مقاولة صينية متخصصة في صناعة معدّات وأجزاء السيارات والطائرات مع وعدٍ بإحداث 100 ألف منصب شغل. تُعتَبر هذه المناطق مجالا للتشغيل الهش.[71]

وهو ما أكد عليه تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2018 تحت عنوان "المناولة وعلاقات الشغل: من أجل النهوض بالعمل اللائق والاستدامة"، تناول فيه بالنقد وضع التشغيل في تلك المناطق الصناعية الحرة بالقول: "إلّا أنّ التقيّد بقانون الشغل والحماية الاجتماعية لا يُعتبر مؤشّرا حاسما للعمل اللائق، بالخصوص عندما يتعلق الأمر ببعض تجلّيات الهشاشة الناجمة عن التشغيل بالمناولة والاستخدام بالعقود غير النمطية، كما يمكن الوقوف على ذلك من خلال مقاربة الاستخدام عن طريق الغير".

ومن المعتاد أن يقدِّم المغرب إغراء "موارده البشرية" لإقناع الاستثمارات الأجنبية للقدوم إلى البلد، ومن جملة هذه الإغراءات انخفاض تكاليف التشغيل ومرونة قوانين الشغل، فضلا عن تسخير التعليم لتقديم يد عاملة مؤهَّلَة ومنضبطة. لذلك فإن الحديث عن مناصب شغل، ليس إلا دخانا يستر المستفيد الحقيقي من تلك الاستثمارات: الشركات الأجنبية وشركاؤها المحليون؛ وعلى رأسهم الشركة المملوكة للعائلة المالكة "المدى" التي تضمّ أكبر مستثمر

ب. سراب الإسهام في الإقلاع الصناعي للبلد

صدر مقالٌ في جريدة "لوموند" سنة 1989 وحمل عنوانا براقا: "المغرب، 'تنينٌ' جديد على أبواب أوروبا"، ومنذ ذلك التاريخ وحلم الإقلاع الصناعي يراود الرأسمال المغربي ودولته. لكن المقال ذاته أشار إلى ما اعتبره أكبر عائق يواجه البلد لتحقيق الحلم ذاك: "تركيز الرأسمال الخاص المغربي على المضاربة العقارية أكثر من الصناعة". وقدَّم حلا للمعضلة: "تحرير المبادرة الخاصة".[73]

بعد أكثر من ثلاثين عاما على ذلك، لا تزال نفس المعضلة ماثلة. إذ ورَد في تقرير صادر عن البنك المركزي (بنك المغرب) سنة 2019 ما يفيد "ضُعفَ الاستثمار الخاص، بالرغم من الحوافز العديدة الممنوحة..."[74] وتشير الوقائع والإحصائيات إلى أنّ المستثمر الرئيسي في البلاد اليوم ليس القطاع الخاص وإنّما الدولة وقطاعها العام الوازن.[75]

والحلّ السحري لضعف الاستثمار الخاص هذا الذي توصّل إليه المغرب هو الاستنجاد بالاستثمار الأجنبي. في سنة 2019 نصَّب الملك لجنة بمهمّة إصدار وثيقة حول "نموذج تنموي جديد" بعد الإقرار بـ"فشل القديم". وفي أبريل 2021 أصدرت اللجنة تقريرها العام، وورد فيه: "يقتضي تفعيل أوراش التحوّل المقترحة من طرف النموذج التنموي الجديد، تعبئة الشراكات الدولية سواء لتعزيز الاستثمارات أو لدعم عملية نقل التكنولوجيا والمهارات في إطار التعاون والشراكات ذات الطبيعة التقنية والاستراتيجية وبمقاربة ترتكز على التنمية المشتركة". وتعضيدا لهذا المنظور قدَّمت الدولة في وثائقها (وأهمها تقرير النموذج التنموي الجديد المنوَّه به أعلاه) تجارب سابقة مثل الصين ودول جنوب شرق آسيا، التي أطلقت إقلاعها الصناعي اعتمادا على الاستثمار الأجنبي.

لكن ما الذي سيفرض على الأقطاب الرأسمالية الكبرى في العالم (وضمنها الصين) أن تخضع لهذه الأمنية الحالِمة؟ إنّ منهجية التجارب المقارنة التي اعتمدتها هذه اللجنة واستحضار صين نهاية السبعينيات نموذجا للاقتداء غيرُ واقعيٍّ، فالصين شهدت ثورة وطنية واجتماعية سنة 1949، أزالت عوائق إقلاع التصنيع الموروثة عن الماضي الإقطاعي والاستعماري. أمّا المغرب فقد كان استقلاله السياسي (سنة 1956) نتاج هزيمة حركة تحرّر وطني، بقيادة حزب برجوازي هو "حزب الاستقلال"، الذي رضي بمساومة جرى بموجبها نقل السلطة كاملة إلى المَلَكية، معوِّلا على التعاون معها من أجل تحديث المغرب. وكانت النتيجة هي العكس، إذ أمَّنت المَلَكية استمرار تبعية الاقتصاد المغربي للمستعمر القديم، فرنسا، وتسعى حاليا إلى تنويع مراكز التبعية، ما يمنحها هامش مناورة أوسع. إنّ دور المَلَكية والرأسمال الكبير الملتف حولها واضح في إعاقة تصنيعٍ فعليّ للبلد. فالرأسمال الكبير الملتف حول المَلَكية شديدُ التدويل ومرتبط بالرأسمال العالمي، ضامنا بذلك حصته في التقسيم الدولي للعمل، وبالتالي غير معني كثيرا بـ"التحويل الهيكلي" للاقتصاد ما دام ضامنا لحصته من الكعكة.

ومُغرياتٌ مثل القُرب الجغرافي من الاتحاد الأوروبي والاستقرار السياسي ورخص اليد العاملة، كلها تذهب في اتجاه جعل المغرب مجرّد "مقاول من الباطن"، وليس "تنينًا" مستقبليا، وأقصى ما يطمح إليه الرأسمال الخاص الكبير المغربي حاليا هو "أن ينتقل من دوره الحالي كمقاول من الباطن إلى دور المقاول المشارِك، استباقًا لاحتياجات الأسواق الدولية".[76]

ليس هذا خاصا بالمغرب، فهو منطق الرأسمال العالمي، أينما وُجد، والذي يحرص على احتكار التكنولوجيا. في دولة المجرّ مثلا، التي نافست المغرب حول استقبال العملاق الصيني CATL، أشارت الورقة الصادرة عن معهد TNI إلى: "لا يشمل هذا التعاون تقاسم التكنولوجيا التي من شأنها أن تسمح بتطوير رأس المال الصناعي المحلي".[77]

أصدر مركز الدراسات من أجل الجنوب الجديد Policy Center for the New South ورقة بعنوان "قيادة الحلم: صعود المغرب في صناعة السيارات العالمية"، وضِمن الإكراهات التي جرَدتها الورقة: "إن الافتقار إلى قدرات التكامل في قطاع السيارات على المستوى الوطني يعزّز اعتماد المغرب على شركات تصنيع المعدات الآسيوية. علاوة على ذلك، هناك العديد من الأمثلة في جميع أنحاء العالم في قطاع التعدين في المغرب: «شركة مناجم». هذه الشركة التي تُشَغِّل قسما مهما من عمالها بعقود محددة المدة في منجم بُوَازَّارْ بوارزازات لإنتاج الكوبالت، وقد خاض هؤلاء إضرابا طيلة صيف 2024 لأنّ شركة طوب فوراج التي تُشغّل العمال بتعاقد من الباطن لصالح شركة «مناجم»، لم تمنحهم أجورهم وسَعت لتسريحهم.[72]

لِما يمكن أن يحدث إذا أصبحت دولةٌ ما معتمدة بشكل مفرط على دولة أخرى أو عدد قليل من المؤسسات المتعددة الجنسيات. ولذلك فإن المشاركة الأجنبية، بهذه الحصة الكبيرة، في الاستثمارات الجديدة في الطاقة النظيفة والبنية التحتية للمركبات الكهربائية ستكون رهانًا محفوفًا بالمخاطر".[78]

إنّ رهان المغرب على الاستثمار الأجنبي لنقل التكنولوجيا محفوف بالمخاطر. فالرأسمال الأجنبي حريص على احتكار تلك التكنولوجيا. كما أن المنافسة بين دول أخرى من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة النظيفة والسيارات الكهربائية، تدفع بالرأسمال الكبير المغربي (وضمنه العائد للعائلة المَلَكية) إلى الرغبة في تسريع إنجاز المشاريع، وبالتالي، إلى تفضيل أسلوب المشاريع الجاهزة[79]، حيث تتولى الشركات الأجنبية وضع الدراسات والتصاميم وتأمين التجهيزات والمكائن وأعمال الهندسة المدنية وأعمال التشييد والتركيب، فيما تترك للبلد المستضيف (المغرب هنا) دورَ المقاولة من الباطن، أو، في أحسن الأحوال، دور المقاول المشارِك. وتكون التكاليف عالية جدا، والمثال هنا هو المشروع الضخم لإنتاج الطاقة الشمسية "نور وارزازات"، المعتمِد على تكنولوجيا معقدة ومُكلفة مستورَدة من ألمانيا، وخلَّف المشروع، منذ انطلاقه سنة 2016، عجزا سنويا يبلغ زهاء 80 مليون يورو يجري سداده من المالية العمومية.[80]

ج. صناعة السيارات: قاطرة الإقلاع الصناعي؟

ورد أعلاه سعيُ المغرب إلى أن يكون "الزعيمَ القارّي في صناعة السيارات".[86] وفي مخطّطات التصنيع المتتالية منذ بداية الألفية الثالثة («مخطط الإقلاع الصناعي 2005-2009»، «الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009- 2015»، «مخطط التسريع الصناعي 2014- 2020»)، احتلّت صناعة السيارات موقع الريادة.

اعتمدت استراتيجية الدولة في القطاع على جذب كبار مصنّعي السيارات. وقد أتاحت التسهيلات والاستعمال الكثيف للمالية العمومية لتجهيز البنية التحتية هذا الجذب. حسب تقرير بنك المغرب لسنة 2023: «في الفترة 2014- 2023، سجّلت صادرات قطاع السيارات ارتفاعًا سنويًا متوسّطًا بنسبة 14.1% إلى 148.2 مليار درهم. ويعكس هذا التطور نُموًّا ملموسًا للإنتاج بفضل تعزيز القدرات سواءٌ في مصنع (ستيلانتيس) بالقنيطرة أو في مجموعة (رونو). وحسب إحصائيات المنظمة الدولية لمصنّعي السيارات (OICA)، تزايَد عدد السيارات المنتَجة على الصعيد الوطني بنسبة 9.7% في المتوسط السنوي إلى ما يناهز 536 ألفا في سنة 2023، وهو مستوى يفوق ما سُجّل في بلدان مثل رومانيا (513 ألفا) وهنغاريا (507 ألفا) أو حتى البرتغال (318 ألفا)».

لكن وراء هذه الأرقام لا يزال يختفي الضعف الهيكلي للتصنيع المغربي، وهو اعتماده الحصري على الاستثمار الأجنبي. وهو ضعف يعود إلى فترات مبكّرة، ففي إطار "سياسة إحلال الواردات" و"سياسة المَغْرَبة" المعتمَدتين في المخطّط الخُماسي 1973- 1977، اعتمد المغرب على الشراكة مع رؤوس الأموال الأجنبية لإنشاء الشركة المغربية لصناعة السيارات (SOMACA).[87]

ضِمنَ آليات السياسة الصناعية الواردة في وثائق الدولة نجد "آلية التعويض الصناعي"[81]، وهي آلية متضمَّنة في خطة إصلاح الصفقات العمومية التي تقدمت بها الحكومة المغربية سنة 2014، وتشمل قطاعات الدفاع والأمن والصناعة والطاقة والتكنولوجيا الحديثة، والهدف هو زيادة المكوِّن المحلي في الاستثمارات التي تتعاقد فيها الدولة مع الاستثمار الخاص.[82] وتقول عنها الوثيقة الصادرة عن المعهد المَلَكي للدراسات الاستراتيجية (2014): «نظرا لأهمية التعويض الصناعي بالنسبة لسياسة التنمية الاقتصادية لأي بلد، فقد ازداد استخدام هذه الممارسة زيادة كبيرة منذ عام 1980، وأصبح أكثر انتشارا»، لذلك جعلته الدولة منذ سنة 2014 شرطًا عامًا لجميع الطلبيّات العمومية التي تتجاوز عتبة معيّنة. المثال الأول الملموس هو العقود التي أطلقتها الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، والتي تنصّ على إدماجٍ محلّي[83] بنسبة 30%. والحالة الثانية هي حالة شركة ألستوم، التي تعهدت بتطوير مشترياتها من شركات السكك الحديدية المغربية بما يصل إلى 6 مليارات درهم/ 600 مليون دولار من إجمالي تكلفة 20 مليار درهم/ مليارَي دولار (أي 33% من الاندماج المحلي)، لكن نفس الوثيقة تعترف بأنّه نادرا ما يجري تطبيق هذه الآلية.[84]

الخلاصة: ما يقدّمه المغرب كمزايا تنافسية هي: "الاستقرار السياسي للبلاد، والبنيات التحتية الحديثة، ويد عاملة مؤهّلة وشابّة"، وانتظار الرأسمال الأجنبي لـ"تعزيز عملية التحول الصناعي للبلد".[85]

بعد عشر سنوات من اعتبار صناعة السيارات (وغيرها مما يُطلَق عليه "المهن العالمية")، المعتمِدة على الرساميل الأجنبية، قاطرةَ التنمية، كانت الحصيلة حسب المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية مخيّبة للآمال: "إنّ استفادة بعض القطاعات الصناعية من هذه الديناميكية (السيارات، والطيران، إلخ) وليس القطاعات الأخرى (الصناعة الزراعية، والمنسوجات، إلخ) جعلت الحصيلة الإجمالية مختلطة وحتى أقلّ من التوقّعات".[88]

د. عن السياسة الصناعية الخضراء بالمغرب

تحترف الدولة المغربية ركوب أمواج استراتيجيات الرأسمال العالمي، وكلَّما استجد جديد تنبري إلى استصدار مخطّطات وتشريعات لمواكبته.

في هذا الإطار يندرج ما تسمّيه وزارة الصناعة والتجارة المغربية "تطوير نموٍّ أخضر"، الذي أطلقته عبْر "الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة (مغرب المقاولات) والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية".

يندرج البرنامج في إطار تفعيل مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023، الذي يتضمن من بين محاوره تعزيز مكانة المملكة كقاعدة صناعية دائرية خالية من الكربون. ويستهدف "مواكبةَ المقاولات الصناعية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في تطوير العمليات والمنتجات الخالية من الكربون ودعم انبثاق قطاعات صناعية خضراء جديدة وتقليص مستوى التلوث الصناعي".

يندرج هذا، بدوره، في سياق التكيّف مع "آلية تعديل حدود الكربون Carbon Border Adjustment Mechanism /CBAM"[89] التي أقرّها الاتحاد الأوروبي، في سعيه إلى تعزيز انتقاله نحو الاقتصاد الأخضر بعد جائحة كوفيد-19، بتحديد هدف بلوغ الحياد الكربوني ضمن الصفقة الخضراء في أفق 2050. دخلت الآلية حيز التنفيذ سنة 2023، ولتجنب ما قد تضعه من عراقيل أمام الشركات المغربية، أوصَت وزارة الاقتصاد والمالية بالآتي: "ينبغي على المصدّرين المغاربة التنسيق مع شركائهم الأوروبيين للتسجيل [لدى السلطات الجمركية لدول الاتحاد الأوروبي]... لتجنب أي قيود محتمَلة لولوج السوق الأوروبية".[90]

يأتي عملاق إنتاج الفوسفاط (المجمّع الشريف للفوسفاط OCP) في ريادة ما يُطلق عليه «نموًّا أخضرا». إذ أطلق المجمَّع «برنامج الاستثمار الأخضر» للفترة الممتدة بين 2023 و2027، وهدفه حسب موقع المجمّع هو: «رفع قدرات الاستخراج المنجمي وإنتاج الأسمدة بمجموعة OCP. نلتزم كذلك بتحقيق الحياد الكربوني بحلول سنة 2040»، وخُصِّص له تمويلٌ بقيمة 12 مليار دولار.[91] نالت مجهودات المجمّع تقدير البنك الدولي في تقريره حول «المناخ والتنمية بالمغرب»، الصادر في أكتوبر 2022: «خفّضت شركة الفوسفاط المملوكة للدولة... بصمتها الكربونية بدرجة كبيرة، وحدّدت هدف الوصول إلى تحييد أثر الكربون بحلول 2040». وهذا بدوره تكيّف مع آلية CBAM، باعتراف تقرير البنك الدولي (أكتوبر 2022) ذاته: "يمكن أن تنخفض صادرات الكيماويات إلى الاتحاد الأوروبي (ومعظمها من الأسمدة) بنسبة تتراوح بين 2% و3% في ظل الآلية الموسعة للاتحاد الأوروبي لتعديل حدود الكربون. اتخذ المغرب خطوات حاسمة لتخضير صناعة الفوسفاط كثيفة الاستخدام للطاقة والمياه...".

طبعا يظلُّ كلّ ما ورد أعلاه عن "نموّ أخضر" في دائرة النوايا. فالمجمع الشريف للفوسفاط، على سبيل المثال، يظلّ المؤسسة الملوِّثة الرئيسية الأكبر في البلد مع رفضٍ تام لخضوعها للمحاسبة، حتى البرلمانية منها. ففي مارس 2019 صدَر تقريرٌ مطوَّلٌ بعنوان «مراقبة تسيير المجمع الشريف للفوسفاط (OCP)- النشاط المنجمي» عن قضاة المجلس الأعلى للحسابات، لكنه اكتفى بنشر خلاصة لم تتجاوز 11 صفحة، متكتما عن التفاصيل بمبرّر "حساسية الجوانب التي تناولتها المهمّة وطبيعة المعطيات التي تم استعمالها، والتي يمكن أن يؤدي نشرها إلى الإضرار بمصالح المُجمَّع" [92]، مذكرا بالشعار الشهير عند إنقاذ البنوك الكبيرة في الولايات المتحدة إبان أزمة 2008- 2009: "أضخم من أن يُسمح لها بالإفلاس".

لا يزال المغرب معتمِدا على استراتيجية نموّ قائم على الصادرات، وهي التي تحكم قطاع السيارات بدوره، ما يجعلها خاضعة للتقلّبات الدوريّة في السوق العالمية ويكبَح أيّ تحوّل هيكلي للصناعة المغربية.

هـ. مواصلة فخ المديونية

أشار المقال المنوَّه به أعلاه الصادر عن جريدة " لوموند"، إلى قيود لا تزال تُثقل كاهل اقتصاد المملكة، وعلى رأسها "الديون". تعمل الدولة المغربية جاهدة على توفير كلّ ما يُقنِع الرأسمال الأجنبي للقدوم، وقد خصّصت ماليّة عمومية جبّارة لإعداد بنية تحتية لذلك الغرض، جرى تمويلها عبر سياسة اقتراض كثيف. ففي سنة 2024 رفعت الدولة حجم المشروعات الحكومية الخاصة بالبنية التحتية بنسبة 42% على أساس سنوي لتصل إلى 6.3 مليار دولار، وتشمل قطاعات الماء والموانئ والطرق والبنايات الحكومية.[93]

أصدر "المعهد المغربي لتحليل السياسات" ورقة بحثية بعنوان "مبادرة الحزام والطريق والمغرب: الفرص والتحديات التي تواجه تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين". وضمن التحديات ورد ما يلي: "أحد الشواغل الرئيسية هو القدرة على تحمُّل الديون، حيث يجري تمويل مشاريع مبادرة الحزام والطريق عادة من خلال قروض كبيرة من البنوك الصينية. وما لم تَجرِ إدارتُها بحكمة وحصافة، فإنّ المغرب سيعاني من ديون معوِّقة".[94] وليس معروفا عن الصين، شأنها شأن المؤسسات الدائنة والمقرِضين الخواص والعموميين الغربيين، تساهُلَها في ما يخصّ الديون وفوائدها. وتوجد معطيات حول ذلك في مقال نشره جون شاؤول تحت عنوان «صعود الصين الاقتصادي في أفريقيا يهدِّد الإمبريالية الأميركية».[95] زعمٌ لم تستطع مؤسسة مثل البنك المركزي/بنك المغرب تجاهله، إذ ورد في تقريره (يونيو 2024): «تمنح الصين منذ عدة سنوات قروض إنقاذ، بصفتها الملاذ الأخير لتمويل خدمة الديْن، وأصبحت منذ عام 2015 الدائن الرئيسي للاقتصادات الصاعدة والنامية. فالديْن العمومي الخارجي لهذه الأخيرة، الذي يملكه الدائنون العموميّون الصينيون والذي كان لا يتجاوز مليار دولار في سنة 2000، وصل إلى 355 مليار سنة 2017».[96]

المستفيد إذن من هذه القروض التي ستموَّل مدفوعاتُها وفوائدُها من طرف دافع الضرائب المغربي، هي الشركات الصينية، وإلى جانبها الرأسمال المغربي الكبير، وضمنه المملوك للعائلة الحاكمة.

و. «المدى»: أخطبوط ملكي حريص على اقتطاع حصته من الكعكة

كل الاستثمارات الضخمة القادمة إلى المغرب تجد فيها شركة "مناجم" العائدة لشركة "المدى" المملوكة للعائلة الملكية موطئ قدم لها.[97] وتشمل هذه الاستثمارات شركة CNGR للمواد المتقدمة، والتي ستقوم ببناء مجمّع لإنتاج مكونات البطاريات وإعادة تدويرها في الجرف الأصفر، بشراكة مع صندوق المدى الملكي للاستثمار[98]، وسينتج المشروع ما يكفي من المواد لإنتاج مليون سيارة كهربائية سنويًا.[99]

المستفيد الأول والأخير من هذه الاستثمارات الصينية، فضلا عن شركات الصين، هو الرأسمال الكبير الخاص المغربي، وعلى رأسه الشركة المملوكة للعائلة المَلَكية. وليس هذا حصرا على قطاع انتاج البطاريات، بل يمتد ليشمل كل القطاعات، وعلى رأسها الاستثمارات الخاصة بالطاقات الخضراء (الطاقات الريحية والشمسية والهيدروجين الأخضر).[100]

تهيمن شركة "مناجم"، إحدى فروع شركة العائلة الملكية، على قطاع التعدين. وتَعرف المناطق حيث تشتغل هذه الشركة نزاعات اجتماعية واضطرابات عمّالية. فقبل عقدٍ من الزمن، خاض سكان إيميضر، في الجنوب الشرقي، اعتصاما دام لسنوات ضد استحواذ الشركة على أراضيهم ومياههم.[101] وفي صيف 2024 أضرب عن العمل عمال يشتغلون لدى 'طوب فوراج'، وهي شركة وساطة تعمل لصالح شركة مناجم في منجمي بُوَازَّارْ (وارزازات) وكُدْيَةْ عائشة بالدرع الأصفر (قرب مراكش).[102]

ز. مكاسب دبلوماسية

لا يقتصر الأمر على أرباح مادية في علاقات المَلَكية المغربية مع القوى الاقتصادية الكبرى، وهكذا الشأن أيضا مع الصين. تجني المَلَكية المغربية من شَراكاتها مع الرأسمال الأجنبي مكاسب سياسية، خاصة في ملف الصحراء. ففي 31 أكتوبر 2024، أثناء التصويت في مجلس الأمن الدولي على قرار 2756 بشأن تمديد ولاية المينورسو[103]، تقدمت الجزائر بمقترح تعديل لنص القرار الذي صاغته الولايات المتحدة. نصَّ مقترح الجزائر على توسيع صلاحيات بعثة "المينورسو" لتشمل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، لكنّ مقترحها رُفض وجرى تبنّي مشروع النص الذي تقدمت به الولايات المتحدة بتصويت 12 دولة عليه، من ضِمنها الصين.

يعمل النظام المغربي على استغلال التوترات السياسية لمصلحته، فرغم تفضيله دوما للإمبريالية الأمريكية، إلا أنّه لا يضع بيضه في سلة واحدة. ففي قضية تايوان، أكّد النظام المغربي مرارًا وتكرارًا تمسّكه بسياسة الصين الواحدة، إذ أصدر بيانا سنة 2022 مؤكّدًا على موقف المغرب الداعم للصين في هذه القضية، ومسلّطًا الضوء على موقفه المبدئي المتمثل في احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأعضاء الأمم المتحدة الآخرين.[104]

إنه مثال فقط على استعمال المَلَكية المغربية ما تُطلق عليه "ديبلوماسية اقتصادية"، أي فتح باب البلد مُشرَعًا أمام شركات الدول الكبرى، من أجل استدرار مواقف دعم منها لمطالباتها بشأن الاحتفاظ بالصحراء تحت سيادتها.

8. جبل تروبيك الغامض

في نهاية سنة 2016، وصل علماء على متن سفينة الأبحاث البريطانية جيمس كوك إلى مسافة 500 كيلومتر قبالة السواحل الشمالية للصحراء. نشر موقع medias24 تغطية حول ذلك الحدث: «كان هناك بركان ميّت، جبل تروبيك البحري، مغمورًا على بعد كيلومتر واحد أسفل السفينة، في ظلام مستمر وضغط ساحق. ازدهر كنز على جانبيه: غابة حقيقية متعدّدة الألوان تحت الماء... وهذه القشرة التي يبلغ سمكها حوالي 12 سنتيمترا هي الكنز الآخر الغنيّ بالمعادن النادرة التي تساعد في دفع عجلة الاقتصاد الحديث. وجبل تروبيك البحري وحده، يمكن أن يحتوي على ما يكفي من الكوبالت لتشغيل 277 مليون سيارة كهربائية، وهو ما يمثل حاليا 54 ضعف الأسطول العالمي من هذه الأنواع من المركبات، وما يكفي من التيلوريوم لبناء ألواح شمسية تولِّد أكثر من نصف الكهرباء في المملكة المتحدة...».[105]

مباشرة بعد هذا أرسلت إسبانيا بعثات استكشافية للتنقيب في منطقة جبل تروبيك وأيضًا لتوثيق طلب إلى الأمم المتحدة لتمديد منطقتها الاقتصادية الخالصة (EEZ)، على أساس استمرارية الجرف القاري ليصل إلى جزر الكناري. كان ردّ فعل النظام المغربي سريعا، إذ قرّر في فبراير 2019 تثبيت حدوده البحرية بشكل نهائي وفقا للقانون البحري الدولي. وهو إجراء تم إنجازه سنة 2019 بمصادقة البرلمان (عاجلا) على قانونَيْن يتعلقان بالحدود البحرية، ويحدّدان المنطقة الاقتصادية الخالصة للمملكة المواجهة لـ «سواحلها»، بما في ذلك «صحرائها»، في حدود 200 ميل بحري.

علَّقت ورقة صادرة عن المعهد المغربي لتحليل السياسات حول هذا التثبيت بقول: "رغم ما يظهر من الوهلة الأولى على أنه قرار سيادي، يدخل ضمن حرص المغرب على حماية مصالحه وضمان احترام السيادة على أراضيه ومياهه الوطنية، إلا أن نظرة معمّقة لقرار ترسيم الحدود البحرية تُظهر وجود أبعاد جيوسياسية أخرى غرب البحر المتوسط وفي المحيط الأطلسي وترتبط أساسا باحتمال وجود موارد طبيعية غنية".[106]

بعد ذلك بأقل من سنة وقّع المغرب اتفاقيات أبراهام، التي أَقْدَمَ في إثرها على التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني (إسرائيل) مقابل اعتراف ترامب بسيادة المَلَكية المغربية على الصحراء. كان من الأفضل للولايات المتحدة أن تؤول مِلكية ذلك الجبل إلى دولة صغيرة وضعيفة ولكن استبدادية (مثل المغرب)، وخاضعة لابتزاز دائم بسبب قضية الصحراء على أن تؤول إلى إسبانيا. فحسب موقع medias24، فإن اكتشاف ثروات جبل تروبيك هو السبب وراء هذا الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء: «من المؤكّد أن الأمريكيين لن يسمحوا لمكاسب غير متوقَّعة من الكوبالت والليثيوم المملوكة لدولة صديقة، مع تبادل المصالح المشتركة، بالانحراف نحو الاقتصاد الأوروبي أو ربما نحو الشمس المشرقة [الصين]، الأمر الذي من شأنه أن يخاطر مرة أخرى بصعوبة تطوير قطاعاتها الصناعية».[107] فالولايات المتحدة الرافعة دوما شعار "أمريكا أوّلًا" والحريصة على احتكارها العالمي، لن تكون من أولوياتها تحويل بلد صغير تابع إلى قوة صناعية.

9. الوهم الأخضر!

يندرج الاستثمار الكثيف في المعادن الاستراتيجية والحرجة كمُدخَلات لصناعة السيارات الكهربائية، في إطار ادعاء الدول الكبرى وشركاتها الانتقال إلى اقتصاد أخضر.[108] وقد أثبَتت خلاصات ملتقيات المناخ العالمية وهيمنة شركات الوقود الأحفوري على تلك الملتقيات وعدم جدية القوى العظمى/ كبار الملوِّثين في تنفيذ النزر اليسير من التزامات تلك الملتقيات، أنّ كلّ الحديث عن «الاخضرار» هو مجرّدُ وهْم، أو بالأحرى مَنفَذٌ آخر لضمان تدفّق الأرباح ورسمَلة حلول الأزمة البيئية بما يتوافق مع مصالح تلك القوى وشركاتها.

نشر مايكل لووي[109] مقالا سجاليا بعنوان "مناقشة حول أزمة المناخ: مفاهيم باعثة على الشكّ وسُبُلٌ ضالَّة"، ضمَّنه أوهام تلك المناقشات وأضاليلها. فعن موضوعنا "السيارات الكهربائية"، ورد في مقاله: "هذا مثال آخر على نصف الحقيقة. نعم، السيارات الكهربائية أقلّ تلويثًا من السيارات الحرارية (المشتغلة بالبنزين أو الديزل)، وبالتالي أقل ضررًا على صحة سكان المدن. ولكن حصيلتها من زاوية نظر تغير المناخ، أكثر تباينًا. فهي تنبعث منها انبعاثات أقل من ثاني أكسيد الكربون، ولكنها تساهم في كارثة 'كلّ شيء بالكهرباء'. يتم إنتاج الكهرباء في معظم البلدان باستخدام الوقود الأحفوري (الفحم أو الغاز أو النفط). يجري 'تعويض' الانبعاثات المنخفضة من السيارات الكهربائية بزيادة الانبعاثات الناتجة عن زيادة استهلاك الكهرباء."[110] سيعني الانتشار الواسع للسيارات الكهربائية تكثيف استخراج المعادن المستخدَمة في تصنيعها، ومعها تكثيف استعمال الطاقات الأحفورية وكذلك خلق مناطق تضحية خضراء من أجل «استدامة» من يُصنِّع ومن يستهلك تلك السيارات، خاصة في المراكز المهيمِنة على صناعتها.

كما يهدف اختيار الصين للمغرب، ضمن دول أخرى، للاستثمار في قطاع السيارات الكهربائية إلى التحايل على التكاليف البيئية المفروضة من طرف الاتحاد الأوروبي. إذ صرّح تورستن لارس، الرئيس التنفيذي لشركة CNGR Europe: «إنّ الحصول على التصاريح البيئية في أوروبا سيستغرق «عدة سنوات» بعد اجتياز إجراءات الاستئناف والمحاكم. وعلى النقيض من ذلك، قال إنّه في المغرب «نكون قد حقّقنا تقدّمًا كبيرًا في الشهر المقبل». إنه وجه من أوجه «تخريج التكاليف» وتحميلها لشعوب أضعف ولقواها العاملة وبيئاتها، وهي من أهمّ سمات الاستعمار والإمبريالية منذ بزوغهما.

ويُظهِر موقف الصين من المسألة البيئية مدى اندراجها في المنطق الإمبريالي العالمي، وعدم اختلافها في الجوهر عن القوى الإمبريالية الأخرى. وهو ما أشار إليه بشكل موفّق جدا أولريش براند وماركوس فسن في مؤلَّفهما "نمط العيش الإمبريالي"، بإشارتهما إلى تبنّي الطبقات المتوسطة والعليا في الصين أفكارا وممارسات "شمالية" للحياة الرغيدة، لذلك "فإن حاجاتها من الموارد وحاجتها إلى تخريج العواقب المرتبطة بثنائي أكسيد الكربون آخذة في الازدياد. ونتيجة لذلك فإنها تتقدم لمنافسة الشمال، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل من الناحية البيئية أيضا. وفي النتيجة تُفضي إلى توترات بيئية إمبريالية، كما يتبيّن في سياسة المناخ والطاقة العالمية".[111]

10. صعود الصين: على خطى الولايات المتحدة الأمريكية

يحفز التنافس حول المعادن الاستراتيجية والحرجة والأتربة النادرة نقاشا قديما حول الطبيعة الإمبريالية للصين أو استمرار تجسيدها لبديل في وجه الهيمنة الإمبريالية/ فك الارتباط. تَظهر الصين في لوحة التنافس العالمي مثل تلميذ يقتفي خطى أستاذه، بل ويتفوّق عليه. وتظلُّ علاقات الصين بالولايات المتحدة "في معظم الحالات أكثر تعقيدا"، على حد تعبير الاقتصادي الماركسي ديفيد هارفي، الذي أشار إلى التحول/ الانقلاب في الاقتصاد الصيني نهاية سبعينيات القرن العشرين بقول: "يجب ألّا ننسى أن الطبقات العليا في الصين هي التي طلبت العون من الولايات المتحدة لتنفيذ انقلابها، وأنها هي التي قبلت إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة باعتبارها مسارَ التقدم والازدهار".[112] هكذا فتحت دولة الصين حدود «إمبراطوريتها الأرضية» للرأسمال والتكنولوجيا الأجنبية للمساعدة في نوع من «التراكم البدئي» للرأسمال، بعد ربع قرن من تجربة «اشتراكية» (متزامنة مع ربع قرن

من ازدهار الرأسمالية الغربية: السنوات الثلاثين المجيدة)، وضِمن أشكال هذا التراكم البدئي استغلالُ طبقات العمال (خصوصا ملايين العمال الريفيين)[113] في البلد وتخريب بيئته.

استفادت الصين من إعادة الهيكلة العالمية للاقتصاد الرأسمالي، التي باشرتها القوى الإمبريالية الغربية لتجاوز الركود طويل الأمد الذي انطلق في بداية السبعينيات، وحسب التعبير الموفّق لهارفي: "إن ظهور الصين المدهش كقوة اقتصادية عالمية بعد عام 1980، كان جزئيا نتيجة غير مقصودة للتحول الليبرالي الجديد في العالم الرأسمالي المتقدم".[114]

لذلك، فإنّ الولايات المتحدة بعد أن بدأ تلميذُها يتفوّق عليها أرادت مراجعة القواعد التي أطلقتها في الربع الأخير من القرن العشرين، المسمّاة عادةً بـ"العولمة النيوليبرالية". بدأت الحرب التجارية والتنافس على مناطق النفوذ في نهاية عهد باراك أوباما واشتدّ في عهد دونالد ترامب، ولم تتوقف حدّته في عهد جو بايدن، ويبدو أنه سيكون أشد شراسة بعد عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. إذ أعلن في حملته الانتخابية، في نوفمبر 2024، عزمه فرض رسوم جمركية باهظة على السلع المصنوعة في الصين بنسبة تبلغ 60%، لإرغام الشركات الأمريكية والأجنبية التي تصنع منتجاتها في الصين على نقل سلاسل التوريد بسرعة إلى الولايات المتحدة".[115] وبالفعل أطلق دونالد ترامب حربه التجارية الموعودة، وأعلن عن زيادة فورية في الرسوم الأمريكية على الواردات الصينية إلى 125 في المائة، بالإضافة إلى نسبة 20 في المائة التي فرضها الرئيس الأمريكي على الصين في السابق - ليصل إجمالي التعريفة الجمركية إلى 145 في المائة، في حين رفعت وزارة المالية الصينية التعريفة الجمركية على السلع الأمريكية إلى 84 في المائة[116]، وفي 4 أبريل 2025 أعلنت وزارة التجارة الصينية وضع قيود على تصدير 7 عناصر معدنية نادرة إلى الولايات المتحدة، هي الساماريوم، والغادولينيوم، والتيربيوم، والديسبروسيوم، واللوتيتيوم، والسكانديوم، والإيتريوم.[117]

بدأت السوق العالمية تضيق بوصول لاعب كبير هو الصين، لا يطالب فقط بحصته في السوق العالمية تلك، بل يسعى إلى إعادة ترتيب علاقات القوة على المستوى العالمي. ولأنّ الولايات المتحدة، المُنهَكة بأزمة اقتصادية مديدة منذ سنة 2008 وحروب خارجية مكلِّفة (العراق وأفغانستان)، والناظرة إلى الصين تَصعد اعتمادا على القواعد ذاتها التي أرستها الولايات المتحدة، أدركت أنّ تلك القواعد تضرّ بمصلحتها، وبدأت في ما يسمّى حاليا "إزالة العولمة". ويبدو أنها تعمل بناء على الفكرة التي بسطها إيمانويل فالرشتاين: "وقد أفضى الأمر إلى ظهور أولى التناقضات الأساسية في النظام؛ فقد بدا أنّ مصلحة جميع الرأسماليين، منظورا إليهم كطبقة، إنما تكمن في خفض تكاليف الإنتاج كلها، في حين أن هذه التخفيضات صيغت غالبا في مصلحة رأسماليين آخرين؛ وهنا فضَّل بعضهم زيادة حصته من هامش عالمي أصغر على القبول بحصة أصغر من هامش عالمي أكبر".[118] هكذا أدت قواعد العولمة النيوليبرالية، التي صاغتها الولايات المتحدة لتخفيض أكلاف الإنتاج ردًا على الركود الاقتصادي لنهاية سبعينيات القرن العشرين، إلى استفادة الصين من تلك القواعد، لكن دون خضوعها لقواعد النيوليبرالية تلك في اقتصادها الخاص.

وقد لاحظنا استياءً من هذا الوضع في ورقة صادرة عن صندوق النقد الدولي (فبراير 2024)، اشتكت من اعتماد السياسات الصناعية في الصين على "الشركات المملوكة للدولة"، والآليات التي تستعملها (دعم واسع النطاق للقطاعات ذات الأولوية، الائتمان التفضيلي، وتمويل البحوث، والتعاون بين كيانات الدولة، والإعفاءات الضريبية للابتكار، فضلاً عن الحوافز المقدمة لشركات وقطاعات التصنيع الاستراتيجية وشركات وقطاعات العلوم والتكنولوجيا). ودعت الورقة إلى "إصلاحات مؤيدة للسوق" و"بمزيد من تحرير السوق، لا سيما في مجال الخدمات، وضمان تطبيق سياسة المنافسة على الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة على قدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للسياسات التي من شأنها أن تسمح بزيادة دخول الشركات وخروجها أن تعزز ديناميكية الأعمال التجارية وتعزز الابتكار في مجاليْ التصنيع والخدمات".[119]

تحوَّل ردّ الولايات المتحدة على صعود الصين الاقتصادي إلى حركة عكسية دفاعية ضد السوق الدولية ومعاييرها (التبادل الحرّ، الحمائية والرسوم الجمركية) التي بشّرت بها لعقود. ويبدو أننا نشهد مفارقة تاريخية؛ فالصين التي كان مُنظِّرُو النزعة العالم ثالثية يصفونها بزعيمة فكّ الارتباط مع السوق العالمية أصبحت أكثر تشبّثا بولوجها، في حين أن الولايات المتحدة زعيمة تلك السوق أصبحت تتخوف من قواعدها.

في ما يخصّ المعادن الاستراتيجية والحرجة والسيارات الكهربائية، أعلن جو بايدن ما عُرف باسم "قانون خفض التضخم"؛ وهو "تشريع مصمَّم لإزالة الكربون من الاقتصاد الأمريكي، وإعادة سلاسل توريد المعادن المهمة من الخارج/ re-shore، وكسر الاعتماد على الصين".[120] وفي الوقت نفسه، أطلق الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2023 تحقيقًا لمكافحة الدعم في السيارات الكهربائية الصينية، وآلية تعديل حدود الكربون (2023).[121] لكنّ الصين تستفيد من إحدى آليات العولمة التي أرستها الولايات المتحدة منذ عقود، أي «اتفاقيات التبادل الحر»، لتجاوز عقبة ذاك القانون. فهذا الأخير يعتمد، من بين أمور أخرى، على «التوطين الصديق»

حيث تعتمد الولايات المتحدة على المعادن المستخرجة من المناجم وسلسلة التوريد التي جرى تطويرها في البلدان الصديقة للولايات المتحدة وتلك التي لديها اتفاقيات تجارة حرّة معها. اختارت الصين الاستثمار في البطاريات الكهربائية داخل البلدان التي تجمعها اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (مثل المغرب والمجر وكندا)، للتحايل على ذلك القانون.

11. حدود التناقض بين الصين والغرب

هناك نقاشات عديدة حول الطابع الإمبريالي للصين. وبين قولٍ بالمُطلَق بأنّ الصين إمبريالية (بيير روسيه[122]) وآخرين يحصرون الإمبريالية في الولايات المتحدة والقطب الملتفّ حولها (كلاوديو كاتز[123])، ومن يقول بأن النقاش لم يُحسم بعدُ (جلبير الأشقر[124])، وقائلٍ بأن الصين ما تزال في طريق فكّ الارتباط وتحمي مشروعها الوطني (سمير أمين[125]). يظلّ التحديد الأقرب إلى الواقع هو ما ذهب إليه والتر رودني في كتابه «أوروبا والتخلف في أفريقيا»: «الإمبريالية تعني التوسع الرأسمالي»[126]، وعلى خلاف الذين يحصرون الإمبريالية في طابعها الأحادي الجانب: العسكري، يؤكد رودني بأن "الإمبريالية ظاهرة اقتصادية أساسا لا تؤدي بالضرورة إلى هيمنة سياسية مباشرة أو استعمار"... وهي نفس فكرة لينين الذي أكّد "أنّ الإمبريالية الحديثة ستستمر بعد انتهاء الاستعمار المُرتبط بالإمبراطوريات. كما أنه من الممكن القول بأن الإمبريالية بصفتها اقتصادًا عالميًا رأسماليًا كاملاً لا يمكنها أن تكتمل إلّا بالاستقلال عن الاستعمارية (colonialism) في آسيا وأفريقيا، لإفساح المجال أمام «الإلزام البليد للقوى الاقتصادية» سواءٌ دوليًا أو محليًا، كآليات تحلّ محلّ الإكراه السياسي والقانوني للحكم الاستعماري».[127] إن الإمبريالية الخالية من الاستعمار هي «أنقى/ أذكى مراحل الإمبريالية»، إذا حوَّرنا مفهوم لينين القديم» الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، وهذا ما يخدع الاصطفافيين إلى جانب الصين وينفون عنها صفة الإمبريالية.

ولنتذكّر بأنّ صعود الإمبريالية الأمريكية وهيمنتها على العالم تزامنا مع أكبر موجة تحرّر للمستعمَرات، وضمنها الصين التي أصبحت "شيوعية" بعد ثورة وطنية ضد الاحتلال الإمبريالي الياباني. والصين الحالية ليست هي صين 1949، حيث تحدّث كريس هان وكيث هارث في كتابهما "الأنثروبولوجيا الاقتصادية" عن "ترويض الثورة الاشتراكية في الصين والإصلاحات ما بعد 1979 التي جرّدتها من صفتها الاشتراكية".[128]

تَحدثُ هذه الصراعات والتنافسات بين الإمبرياليات في اقتصاد عالمي مترابطٍ بشدة، وتُعمي الأبصارَ الصراعاتُ الجيوستراتيجية بين الأقطاب العالمية وتُخفي المصالحَ الاقتصادية المترابطة بين رأسماليّي تلك الأقطاب، وتؤدّي إلى استنتاجات سياسية مُضرّة بالنضال ضد الإمبريالية على المستوى العالمي، عبر اصطفافية إلى جانب هذا القطب أو ذاك، ويُنسَى واقع بسيط هنا: لا تُصارع الصين من أجل التخلص من هيمنة إمبريالية (كما كان الحال في النصف الأول من القرن العشرين)، بل من أجل فرض هيمنتها العالمية، باستعمال نفس آليات الهيمنة الإمبريالية التي تصارع الشعوب حاليا للتخلص منها.

كتب روبين ميريديت منذ سنة 2007: "إن الاقتصاد الكوكبي أصبح بالفعل شديد الترابط بعضه ببعض، بحيث إنّ توجيه ضربة إلى الصين واتخاذ الهند كبش فداء يمكن أن يُفضيا إلى أضرار جسيمة باقتصاد أمريكا".[129]

يفهم الرأسماليون من كل البلدان عمق هذه الترابطات، ويعارضون- أحيانا- سياسات حكّامهم. ففي وجه "قانون مكافحة التضخم" تبدو اعتراضات أقسام من القطاع الخاص الأمريكي جليّة، إذ ورد في دراسة صادرة عن «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center For Strategic And International Studies»[130] حول ذلك القانون ما يلي: "ومع ذلك، فإن نجاح هذه المبادرات الحكومية[131] يعتمد بشكل كبير على مدى استعداد القطاع الخاص في هذه الدول للاصطفاف وراء الأولويات الجيوسياسية لحكوماتها في الانفصال عن الصين. ومع ذلك، يبدو أنّ العكس هو الصحيح حتى الآن. وتكشف الشراكات الجديدة بين الشركات الصينية الخاصة أو المملوكة للدولة والشركات الخاصة الغربية عن بعض التردّد في القطاع الخاص الغربي في دعم حكوماته... يبدو أن القيود القانونية والحوافز الاقتصادية ليست فعّالة بما فيه الكفاية لردع التعاون مع الكيانات الصينية، ويذهب البعض إلى حد نقل مقرّاته الرئيسية فقط ليتمكن من التعامل مع الشركات الصينية".[132]

وفي مقال بعنوان "هل بإمكان شركات السيّارات الغربية الخروج من السوق الصينية؟"، أورد آدم توز ما يفيد عمق الارتباط بين الرأسمال الألماني وقطاع إنتاج السيارات في الصين. وفي وجه المخاوف الجيوستراتيجية الألمانية، علّق توز قائلا: "إن العمل في الصين ليس بمثابة سَلّة تضع فيها بيضك أو لا تضعه. إنّ الصين ليست سوقاً يمكنك أن تُخفِّف من مخاطرها، أو تُوازنها بأسواق أخرى. إنها السوق، بألف ولام التعريف. إنها البلد الذي من المُرجَّح أن يتقرّر فيه مستقبل الصناعة العالمية من حيث اتجاهات الاستهلاك والإنتاج"، مضيفا: "يمكنك بالتأكيد المغادرة. لكنك تقاتل

من أجل البقاء لأنك تخشى فقدان الاتصال بوِجهَة الصناعة العالمية. إن الخروج من الصين أو عدم إعطاء الأولوية لها سيكون بمثابة هزيمةٍ، لها عواقبٌ استراتيجية".[133]

لكن هذا لا يعني أن التناقض بين القوتين العظميين قد لا يصل إلى حد التفجر الكارثي. فالحرب العالمية الأولى قامت أيضا في إطار اقتصاد عالمي شديد الترابط، والمنطق الحاكمُ هو أن قوى الإنتاج الرأسمالي قد تخطت حدود الدول القومية وتختنق بها بصورة دورية، والحرب الإمبريالية إحدى آليات الرأسمالية العالمية للتكيف الدوري مع تلك الحدود. والتشنجات الاقتصادية الناشئة منذ الركود العظيم لسنتي 2008- 2009، والتي تتعمق مفاعيلها في إثر أزمة كوفيد- 19 وحرب روسيا على أوكرانيا والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين... إلخ، كلها تشكل مادة ملتهبة في الساحة السياسية العالمية، قد تنفجر بسبب شرارة غير متوقَّعة.

كونُ الصين جزءا من هذه المنظومة الإمبريالية العالمية، فهي لا تقدم بديلا اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لهيمنة الإمبريالية الغربية، وإنما هما وجهان لنفس العملة الإمبريالية[134]، وينخدع الاصطفافيون بأحد وجهي تلك العملة، دون الاهتمام بالعملة في مجملها. فمن شأن التركيز على الجيوسياسةِ التعميةَ على النموذج التدميري الذي تقدّمه الصين وإخفاء تناقضاتها الداخلية كدولة رأسمالية، قائمة على الاستغلال المفرط والقمعي لطبقاتها العاملة، وفي نفس الوقت المدمّر للبيئة، وتُرسي الصين نفس الممارسات التي أقامتها القوى الاستعمارية التقليدية في دول الجنوب العالمي، خاصة في أفريقيا.[135] هيمنة الصين على سلسلة المعادن الاستراتيجية والحرجة- على سبيل المثال- قائم على «التكاليف البيئية التي وافقت الصين على تحمّلها.[136] وفي ظلّ معايير بيئية أقلّ تقييدًا من تلك التي تتبناها الدول الغربية، تحمّلت الصين التكلفة البيئية، الأمر الذي مكّنها من تأمين مكانة أساسية في تكرير الليثيوم لتلبية الاحتياجات الهائلة لصناعة السيارات الكهربائية.[137]

طبعًا، ليس هذا نفيًا لحدّة الصراعات الجيوسياسية، ولكنّ التركيز عليها وإغفال المنطق الطبقي ومصالح رأس المال وحجم اندماجه وتناقضاته على المستوى العالمي، سيجعل التحليل قاصرًا عن إدراك التعقيد الذي يعرفه العالم حاليا، بل يؤدي إلى إلى استعارات خاطئة، مثل تلك الواردة في ورقة بحثية صادرة عن معهد TNI في دراسة بعنوان '"العالم الداروينى الجديد' للتحول في مجال الطاقة، كاتل والاستراتيجيات الرأسمالية والتحالفات الناشئة بين الدولة ورأس المال" [138]، وهو إسقاط لأحد أهم الإنجازات في علوم الطبيعة على مجال الاجتماع (الاقتصاد والسياسة)، فلسنا بحاجة إلى استعارة من "عالَم الحيوان وعالِمه" لكي نتحدّث عن "دماء على الأرض"، كما ورد في الدراسة الصادرة عن معهد TNI، تسبّبها الصراعات والتنافس بين "البشر"، أو بالأحرى بين الرأسماليين وبين دُوَلهم.

ربما يكون الأقرب إلى الصواب هو الاعتماد على هوبز (من أوائل منظّري البرجوازية) وإزاحة نظريته لتشمل المستوى العالمي. اعتمد توماس هوبز على التراث التوراتي ليصوغ مفهوم "اللوياثان" لتحليل بنية الدولة ومفهومها كنظام سياسي للإكراه لا تزال آثار حكم القانون وحقوق الأفراد محفوظة فيه. وبالنسبة للنظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، تولت الولايات المتحدة دور "اللوياثان العالمي" كنظام إكراه قائم على نظام دُولي واحتكار القوة للحفاظ على حقوق "الدول الرأسمالية الأخرى" في مواجهة الاتحاد السوفييتي آنذاك. ربما تسعى الصين حاليا - إذا أسعفها نفوذها الاقتصادي- إلى أن تكون "لوياثان عالمي" تحلّ محل الأوّل/ الولايات المتحدة الأمريكية. لكن ما يبدو أقرب إلى التحقق، اعتمادا مرة أخرى على التراث التوراتي، هو ما كتبه فرانز ليوبولد نويمان: "يدلّ البهيموت واللوياثان في الرؤية الأُخرَويّة التوراتية، البابلية الأصل، على مسخين هائليْ الحجم، البهيموت يحكم الأرض (الصحراء)، واللوياثان يحكم البحر، الأول ذكر، والثاني أنثى. بهائم الأرض تُبجّل البهيموت، وبهائم البحر تعظِّم اللوياثان كسيّديْن لها. والمسخان هما مسخا الفوضى. واستنادا إلى الكتابات الرؤيوية فإن البهيموت واللوياثان كليهما سوف يعودان إلى الظهور قبيل نهاية العالم. وسوف يبسطان حكم الإرهاب، ثم يُهلكهما الله".[139] إنها رؤية كارثوية كئيبة للعالم، لكنها استعارة مجازية قد تساعد في تقريب الصورة عن حجم الاصطفاف العالمي القائم حاليا حول قطبيْ العالم: لوياثان- الولايات المتحدة الأمريكية/ محور الأطلسي وبهيموت- الصين/ طريق الحرير. فقط قدرة الطبقات العاملة والشعوب المضطهَدة هي ما سيمكّن من تدارك الكارثة المُحْدِقة التي تنبّأت بها التوراة: الفوضى وحكم الإرهاب وهلاك الحضارة البشرية، أي النقيض الكلّي للشعار القديم للثورية الألمانية روزا لوكسمبورغ: «اشتراكية أو همجية»، ونقولُ حاليا: «اشتراكية إيكولوجية أو همجية».

الصين الحالية بعيدة عن طوبى إقامة اشتراكية كما تصورها ماركس وإنجلز في القرن التاسع عشر، أو الشيوعيّين الذين حملوا السلاح في الصين منذ نهاية عشرينيات القرن الماضي. ويبدو أن يوتوبيا الماركسيين الصينيين، حول صين شيوعية، تُخلي المكان لديستوبيا برجوازية، حين تنبّأ آدم سميث بعالم متعدّد ربما تتفوّق فيه الصين مرة أخرى على أسواق أوروبا الوطنية المُجَزّأة، لا باقتصاد عالمي مُوَحَّد.[140]

يبدو الوضع الحالي قاتما، ففي الاتحاد الأوروبي هناك اختراق انتخابي لليمين المتطرف، وفي الولايات المتحدة فاز دونالد ترامب بالانتخابات، وفي الصين "حزب شيوعي" استبدادي. وفي كل أنحاء العالم يوجد في السلطة إما ناكرو تغيّر المناخ، أو مُدَّعو معالجة الأزمة المناخية لكن في إطار نفس النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي سبّبها.

لن يفضي السعي إلى إقناع الرأسماليين وحكوماتهم بتبنّي سياسات ملائمة للبيئة، إلا إلى حلول تحافظ على الرأسمالية المدمِّرة للبيئة ذاتها، حلول قائمة على سلعنة الطبيعة. كانت محاولات سابقة قد قامت لإقناع الرأسماليين بأن يكونوا رحماء (الاشتراكية الطوباوية)، وأخرى قائمة على أنسَنَة الرأسمالية (اخترقت المنتديات الاجتماعية العالمية)، والآن نشهد محاولة لتخضير الرأسمالية؛ وكلّها محاولات لإقناع الرأسمالية أن تكفّ عن كونها رأسمالية، والإمبريالية عن أن تكون إمبريالية.

الطاقة (باختلاف مصادرها) قد تكون مساهِمة في بناء مستقبل أخضر وأكثر عدالة اجتماعية، لكن الطاقة ليست مستقلة عن البنية الاقتصادية للعالم وهيكله الاجتماعي وتنظيماته الدَوْلَتيّة وما يخترقها من أشكال اضطهاد طبقية وعرقية وجندرية... إلخ. لذلك لا يمكن الحلم بعالم أخضر مستديم ما دامت الرأسمالية قائمة.

لكن هذا المنظور ليس قائما حاليا بفعل أزمة مستديمة للحركة العمالية وتشظي المقاومات الاجتماعية وحَذَرها من أيّ تجذّر سياسي، وأحيانا يستفيد منها اليمين المتطرف انتخابيا. ولكن هذا لا يعني عدم السعي لربط النضالات على الأرض والحلول الجزئية بذلك الأفق التاريخي المعادي للرأسمالية، لأنه وحده القادر على إنقاذ الكوكب. وهذا يستدعي تضافُرًا للنضالات العمالية والشعبية على المستوى العالمي، لا اصطفافًا إلى جانب هذا القطب الإمبريالي أو ذاك، والقدوة هذه المرة من الصين، أي من طبقاتها العاملة، وفيها خاض عمّال مصنع جاسيك للتكنولوجيا حملة نقابية بدعم من نشطاء نقابات الطلاب، تحت شعار "العمّال لا يخوضون حربًا تجارية، بل حربًا من أجل حقوقهم"[141]، سنة 2018 في عزّ الحرب التجارية التي قادها ترامب آنذاك ضد الصين. إن الغريزة الطبقية لعمّال الصين أكثر قوّة واتّقادًا من بصيرة أذكى الجيوسياسيين، ويربط بذلك العمالُ الصينيون- وإن بشكل غريزي نصف واعٍ- خطَّ الوصل مع يسار الحركة العمالية (يسار زيمرفالد) الذي رفض الاصطفاف مع الحكومات البرجوازية في حربها العالمية الأولى، مناديا بتحويل الحرب الإمبريالية إلى ثورة ضد تلك الحكومات.

12. توصيات

نستحضر هنا ما ورَد في كتاب "نمط العيش الإمبريالي": "ثمّة تجارب ونقاط اتصال متنوعة لتطوير بدائل لأشكال التفكير والظروف الواقعية السائدة. وهي واضحة في ممارسات التضامن والتدخلات الفكرية والتجارب الحالية والتاريخية التي لا حصر لها، والتي يمْكن عدُّها أرضا خصبة لنمط العيش التضامني. لا يمكن أن يتشكل المستقبل وفق خطة شاملة، إنما يجب أن يتطور خطوة خطوة في أفق عالم أفضل. وهذا يتطلب جرأة في التفكير والتصرّف وبعض التفاؤل والنقد الذاتي المُنتِج..."[142].

نبدأ أُولى التوصيات بالمسألة المرتبطة بالأرض. تجب إعادة الأرض إلى أصحابها: صغار المزارعين- ات والرعاة. إذ شهد المغرب أكبر عملية نزع الأراضي بطرق قانونية (تحديد الملك الغابوي، وملك الدولة)، وبالموازاة عملية تسليعٍ واسعة لهذه الأرض. وقسمٌ كبير من مشاريع التعدين والطاقات الخضراء الكبيرة توجد في أراضي جماعات سلالية يجري ترحيلها بعد تجريدها من أراضيها. يستوجب استغلال هذه المعادن، وغيرها من ثروات، موافقةَ المجتمعات المحلية بما يضمن تنمية متوازنة اقتصادية توفّر مناصب شغل وتحافظ على توازن مجالها البيئي، بشكل يستجيب أيضا لحاجيات التنمية على المستوى الوطني.

ثـاني التوصيـات تتعلـق بالسياسـة الصناعيـة للدولـة؛ فهـذه الأخـيرة رغـم ادّعائهـا تبنّـي برامـج "نمـو أخـضر"، لا تـزال عـلى نفـس الطريـق المسـلوك: سياسـة صناعيّـة مبنيّـة عـلى حاجيـات السـوق العالميـة وليـس حاجيـات السـوق الداخليـة واحتياجـات السـكان. فسياسـة "الاسـتثمار الأخـضر" المتبنّـاة مـن طـرف المجمـع الشريـف للفوسـفاط تُخفـي وراءهـا أعظـم اسـتخراجوية في البلـد؛ إذ تسـتهدف المؤسسـة غـزو الأسـواق العالميـة عـبر تصديـر منتوجـات الفوسـفاط، أو توفـير أسـمدة لفلاحـة رأسـمالية تصديريـة.

تقـوم السياسـة الصناعيـة للدولـة، بمـا فيهـا الموصوفـة خـضراءً، عـلى نفـس المنطـق القديـم: حفـز القطـاع الخـاص/ الرأسـمال الخـاص وتسـخير الماليـة العموميـة لإقلاعـه. يجـب إعـادة الاعتبـار لبرامـج صناعيـة عموميـة تكـون ركيـزة التحـول الأخضر، ولا تتحمّـل المجتمعـات المحلّيـة والشـغّيلة كلفتـه، وتكـون تحـت رقابـة مواطنيـة (عُمّاليـة وشـعبية)، مموَّلـة بآليـات لا تزيـد تبعيـة البلـد للمراكـز الإمبرياليـة: إلغـاء الديـون الخارجيـة وتعويـض الديْـن التاريخـي (الاسـتعماري والمناخـي) المسـؤولةِ عنـه دولُ المركـز الإمبريـالي، ضرائـب تصاعديـة عـلى الـثروة....

ثالثـا، نقـترح سياسـة صناعيـة محترِمـة فعـلا للبيئـة، تعتمـد تطويـر تكنولوجيـات صديقـة للبيئـة. يفـترض هـذا بـدوره قطعـا مـع المنطـق القائـم عـلى اسـتراتيجية النمـوّ القائـم عـلى الصـادرات، الـذي يفـرضُ تكيّفـا مـع السياسـة البيئيـة للاتحـاد الأوروبي (CBAM) للحفـاظ عـلى موقـع المُصَدّريـن المغاربـة إلى السـوق الأوروبيـة، وليـس اهتمامـا فعليـا بالحفـاظ عـلى البيئـة.

رابعـا، سياسـة تصنيـع سـاعية لتزويـد البلـد ببُنيـة صناعيـة تَفُـكُّ تبعيتـه للمراكـز الرأسـمالية الكـبرى. منـذ أزمـة 2008- 2009، تتالـت الدعـوات إلى تعويـض اسـتراتيجية النمـو القائـم عـلى الصـادرات باسـتراتيجية نمـوّ موجّـه إلى الطلـب المحـلي، وتوجـد في تقريـر الأونكتـاد لسـنة 2013، مرافعَـة قيِّمـة حـول الأمـر.[143] ليـس هـذا دعـوة لانغـلاق قومـويّ، فالتعـاون بـين الشـعوب مطمحُنـا، لكنـه لا يعنـي أن تتحمّـل شـعوب الضفـة الجنوبيـة للبحـر المتوسـط الكلفـة الماليـة والبيئيـة والاجتماعيـة لاسـتدامة ضفتـه الشـمالية، فتاريـخُ القـرون السـابقة كلّـه قائـم عـلى هـذا التحميـل. كـما أنّ حـلّ القضايـا الكـبرى الحاكمـة في أيّـة سياسـة صناعيـة (تغـيّر المنـاخ، المديونيـة، قواعـد التجـارة العالميـة... إلخ) توجـد في المضـمار العالمـي وليـس المحـلّي، والحلقـة الوسـطى بينهـما هـي الإطـار المغـاربي (أنظـر التوصيـة التاسـعة). وفي الأخـير، لا نتصـور اشـتراكية إيكولوجيـة في بلـد واحـد، فالأرضيـة القوميـة مجـرّد منطلـق للنضـال، بينـما المنظـور الأممـي موجِّـه وغايـة.

خامسـا؛ عـلى السياسـة الطاقيـة للبلـد أن تضـع عـلى رأس أولوياتهـا تزويـد السـوق الداخليـة بطاقـة نظيفـة، خاصّـة وأنّ المغـرب مـا يـزال يعتمـد عـلى الوقـود الأحفـوري المسـتورَد مـن أجـل احتياجاتـه الطاقيـة والكهربائيـة، في الوقـت الـذي تضـع المشـاريع الكـبرى للطاقـات المتجـدّدة الأسـواقَ الأوروبيـة نصـب أعينهـا. منـذ سـنوات جـرى تحريـر قطـاع الطاقـة وأُطلـق يـد المسـتوردين الخـواص لتوريـد الغـاز والبـترول، وفُتـح المجـال واسـعا أمـام الـشركات الخاصـة لإنتـاج الكهربـاء مـن المصـادر المتجـددة وتوزيعهـا. سـيتيح إعـادة إنتـاج الطاقـة وتوزيعهـا إلى القطـاع العمومـي إمـكان سـن سياسـة طاقيـة خـضراء ومسـاهِمة في تصنيـع البلـد وفـك تبعيتـه الطاقيـة.

سادسـا؛ تتعلـق بالسياسـة الحضريـة وتهيئـة المـدن. يسـتثمر قسـم كبـير مـن الرأسـمال المغـربي في توسـيع جبـارٍ للمـدن، بخلفيـةٍ تسـتحضر تأمـين الأربـاح للمجموعـات العقاريـة الكـبرى. ويـؤدي الأمـر إلى تضخـم المـدن وتوسّـع هوامشـها، مـا فـرض توسّـعا مهـولا في اسـتعمال السـيارات الخاصـة (في المغـرب 4.5 مليـون عربـة 68% منهـا عربـات خاصـة)[144]، بالموازاة مـع خوصصـة الدولـة لخطـوط النقـل الحـضري. ولـن تسـتقيم سياسـة تصنيـعٍ أخـضر دون توسـيع فعّـال للنقـل العمومـي المُسـتخدِم للطاقـات النظيفـة، وسـنّ سياسـة جبائيـة ثقيلـة تجـاه السـيارات الخاصـة وفوائـد مرتفعـة عـلى القـروض الخاصـة بشرائهـا. لا تنقُـص المقترحـات هنـا، فتقريـر المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي (سـن 2021) يتضمّـن بعضًـا منهـا يخـصّ النقـل الجماعـي العمومـي: "تشـجيع الحلـول المسـتدامة البديلـة للسـيارة الشـخصية والمحـرّك الحـراري: الحافـلات الحضريـة/ الحافـلات ذات خدمـة عاليـة الجـودة، والحافـلات الصغـيرة، والحافـلات الرابطـة بـين المـدن، وخـط الترامـواي (صغـير وخفيـف وسريـع)، مـع المزيـد مـن الوسـائل المتعـدّدة وذات الربـط المتنـوع، توفـير المحطـات الطرقيـة ومحطـات سـيارات النقـل المشـتركة...". [145] لكـن ثقـل مصالـح شركات السـيارات والبنـوك المموِّلـة لقـروض شرائهـا يقـف عائقـا أمـام ذلـك.

سـابعا؛ سـيادة غذائيـة فعليـة، وليـس تلـك الموجـودة في وثائـق الدولـة، وهـي إلبـاسُ نفـس المنظـور الرأسـمالي التصديـري الكبـير جُبَّـةَ "السـيادة الغذائيـة". تُعتـبر الفلاحـة الرأسـمالية التصديريـة أكـبر نافـث للغـازات الدفيئـة وفي نفـس الوقـت أول مسـتنزف للميـاه والتربـة بالبلـد. إنّ قَطعًـا مـع هـذا المنظـور وتوجيـه الفلاحـة لتلبيـة حاجيـات السـوق الداخليـة أساسـا، سـيكون إسـهاما كبـيرا في تخضـير الاقتصـاد، بشـكل تتكامـل فيـه مجهـودات تخضـير القطـاع الصناعـي مـع مقابلهـا في القطـاع الفلاحـي (الصناعـة الغذائيـة).

ثامنـا؛ القطـع مـع السياسـة الماليـة القائمـة عـلى تفضيـل المقترِضـين الكبـار، وفي نفـس الوقـت تفـادي أيّ سياسـة اقـتراض خارجـي مرتبطـة بمشروطيـات الديـون. وهـذا يسـتدعي جعـل القطـاع البنـكي والمـالي قطاعـا عموميـا تحـت إشراف مؤسسـات تخضـع لرقابـة شـعبية ومواطنـة، عكـس القائـم حاليـا؛ حيـث

البنـك المركـزي مسـتقلّ ولا يخضـع حتـى لرقابـة برلمانيـة. ويطـرح هـذا سياسـة التمويـل عـبر القـروض وأيضـا مـا يُسـمّى "المسـاعدة الإنمائيـة الرسـمية"، وكلاهـما تتضمّنـان مشروطيـات توضـع في وجـه بلـدان الجنـوب لولـوج سـوق التمويـل الدوليـة. وبـدلًا مـن ذلـك نطـرح التعويـض عـن الديْـن الاسـتعماري والإيكولوجـي، الـذي مـن شـأنه اسـترداد مـا نهبـه الاسـتعماريون القدامـى وينهبـه الجُـدد.

تاسـعا؛ سياسـة تشـغيل قـارّ تأخـذ بعـين الاعتبـار مـن سـيكونون ضحايـا الانتقـال الأخـضر؛ فقسـمٌ كبـير مـن الطبقـة العاملـة يتخـوّف مـن فقـدان مناصـب شـغله إن تخلّـت الدولـة عـن السياسـات المدمّـرة للطبيعـة والملوثـة. لـن يسـتحضر القطـاع الخـاص الرأسـمالي هـذا المُتَطلَّـب، لذلـك لا بـدّ مـن سياسـة تشـغيل عمومـي تضـع نصـب أعينهـا سياسـة تصنيـع اجتماعيـة وخـضراء. ومـن شـأن التعـاون مـع النقابـات العماليـة أن يفتـح منظورهـا عـلى المسـائل البيئيـة، وهـو مـا نفتقـده حاليـا في المغـرب.

عـاشرا؛ يجـب أن تسـتحضر هـذه المقترحـات والتوصيـات الأفـق المغـاربي للانتقـال الأخـضر؛ فالسـوق المغاربيـة المجَـزَّأة تشـجّع أكـثر عـلى ارتهـان بلدانهـا للمراكـز الرأسـمالية التقليديـة (الاتحـاد الأوروبي والولايـات المتحـدة) والحديثـة (الصـين)، وفي نفـس الوقـت يمنـع ذلـك التجـزؤُ تلـك البلـدان مـن الاسـتفادة مـن تكامـل مواردهـا الطبيعيـة وإمكاناتهـا الاقتصاديـة.

يسـتحيل عـلى الأسـواق الصغـيرة ضـمان تحـوّل أخـضر بِنـاءً على إمكاناتهـا الذاتيـة. تجيـب المَلَكيـة والرأسـمال المغـربي الكبـير عـلى هـذا المـأزق بمسـعى إيجـاد موطـئ قـدم في الأسـواق الأوروبيـة (الأقـرب جغرافيـا) والأمريكيـة، وهـذا يصـدم مطامـح تصنيـع المغـرب بعوائـق هيكليـة تاريخيـة، تخـصّ أساسـا التبعيـة وهيمنـة تلـك المراكـز عـلى آليـات التصنيـع والتصنيـع الأخضر (التكنولوجيـا والتمويـل). هـذا مـا يجعـل الأفـق المغـاربي للتحـوّل الأخـضر رهانـا ذا راهنيـة كبـيرة. رهـانٌ أكّـد عليـه أمـير البديـوي بقولـه: "أمّـا في الاقتصـادات الأصغـر حجـمًا حيـث لا يكـون الطلـب في السـوق المحلّيـة في كثـير مـن الأحيـان كبـيرًا بمـا يكفـي لتحقيـق وُفـورات الحجـم، فـإن التحـول الاقتصـادي الأخـضر يتطلـب الوصـول إلى طلَـب السـوق الأكـبر في بلـد آخـر، ولكـن أيضًـا التنسـيق المتعـدّد الأطـراف نحـو التنميـة الإقليميـة".[146]

تحتـاج هـذه التوصيـات إلى حوامـل اجتماعيـة، تتمثـل بالدرجـة الأولى في الحركـة العماليـة، والنضـالات الاجتماعيـة التـي تخـترق كل ربـوع المغـرب منـذ أكـثر مـن ثلاثـة عقـود. وغايـة الدراسـة هـي الإسـهام في هـذه النضـالات بطـرح منظـورات للكفـاح مـن أجـل انتقـال عـادل بيئـي واقتصـادي واجتماعـي.

المراجع

1- Amouzai, A. and Haddioui, O. (2023) 'Green Hydrogen in Morocco: Just transition or greenwashing neocolonialism? The case of Guelmim-Oued Noun'. Transnational Institute, 30 October. https://www.tni.org/en/publication/green-hydrogen-in-morocco-just-transition-or-greenwashing-neocolonialism

2- Fachina, I. B. (2023) 'Evolution du rapport de force entre les puissances économiques sur le marché mondial du Lithium', auditeur de la 41è promotion de la MSIE de l'EGE', École de Guerre Économique, 20 April. https://tinyurl.com/3ueftvvv.

3- نفس المصدر السابق

4- خطة تمويل جبّارة خصصتها الولايات المتحدة الأمريكية بين سنوات 1948 و1951، بأكثر من ثلاثة عشر مليار دولار (أحد عشر منها عبارة عن منح) لإنعاش سبعة عشر بلدا أوروبيا في إطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي. (إريك توسان، "البنك العالمي، تاريخ نقدي"، ترجمة أطاك المغرب، أبريل 2022).

5- Fachina (2023) 'Evolution du rapport de force entre les puissances économiques sur le marché mondial du Lithium'.https://tinyurl.com/3ueftvvv.

6- حمزة حموشان، (2019) "النمط الاستخراجي ومقاومته في شمال أفريقيا"، ترجمة مروة بن عمر الشريف، المعهد العابر للقوميات (TNI)، أمستردام - هولندا، 21 نوفمبر. https://www.tni.org/files/publication-downloads/web_maghreb_en_21-11-19.pdf

7- وقع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، https://www.environnement.gov.ma/fr.

8- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2023)، "المعادن الاستراتيجية والحرجة: قطاع في خدمة السيادة الصناعية للمغرب".

9- مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، (2023) "حديث الثلاثاء: المعادن الاستراتيجية والحرجة في المغرب"، 20 يونيو.https://tinyurl.com/2uzpy7m8

10- Bouwafoud, A. (2024) 'Ressources minières : une cartographie des métaux stratégiques et critiques au Maroc'. Médias24, 14 April. https://medias24.com/2024/04/14/ressources-minieres-quelles-perspectives-pour-les-metaux-strategiques-et-critiques-du-maroc/.

11- مريم التايدي، (2022) "هل ينجح المغرب في تطوير صناعة الكوبالت الأنقى في العالم؟"، الجزيرة نت، 13 فبراير.https://rb.gy/ewn6f3

12- Bouwafoud, A. (14 avril 2024) "Ressources minière : une cartographie des métaux stratégiques et critiques au Maroc", Médias24. https://medias24.com/2024/04/14/ressources-minieres-quelles-perspectives-pour-les-metaux-strategiques-et-critiques-du-maroc/.

13- مريم التايدي، (2022) "هل ينجح المغرب في تطوير صناعة الكوبالت الأنقى في العالم؟"، الجزيرة نت، 13 فبراير.https://rb.gy/ewn6f3

14- Dempsey, H. (2023) 'Chinese battery groups invest in Morocco to serve western markets'. Financial Times, 27 September. https://www.ft.com/content/9539f746-82bf-49db-ae87-237196a60c88.

15- OCP Group (no date) 'Green Investment Program'.https://www.ocpgroup.ma/ar/Strategy/Commitments/Green-Investment-Program

16- حميد السماحي، (2013) "البيان المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية"، موقع زووم بريس، 22 نوفمبر.https://tinyurl.com/2zzzt5wv

17- Védrine, H., Zinsou, L., Thiam, T., Severino, J.-M. and El Karoui, H. (2013) "Un partenariat pour l'avenir : 15 propositions pour une nouvelle dynamique économique entre l'Afrique et la France". Rapport au Ministre de l'Économie et des Finances, Décembre.

18- موقع مجلس المستشارين، (2014) "جلالة الملك يستقبل بفاس رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني"، 04 نوفمبر " https://shorturl.at/rEFM0.

19- نفس المرجع السابق

20- مروان حميدي، (2024) "التنافس الأمريكي الصيني يخدم مصالح المغرب الاقتصادية ويعزز الاستثمارات الصينية بداخله"، موقع العمق المغربي، 24 يناير. https://al3omk.com/904243.html.

21- برايس نيري، (2024) "طريق الحرير الرقمية للصين في المغرب: تداعيات هيمنة القطاع الرقمي "، المعهد المغاربي لتحليل السياسات، 29 يوليو. https://mipa.institute/9336.

22- اللجنة الخاصة المعنية بنموذج التنمية (2021) التقرير العام: النموذج التنموي الجديد. أبريل. https://www.fctmaroc.com/2023/10/pdf.html#gsc.tab=0

23- حسب موقع وزارة الصناعة والتجارة: مدينة طنجة- تيك "مدينة صناعية مستدامة، متكاملة وذكية، بهدف بث دينامية جديدة في الأنشطة الاقتصادية للمملكة وتعزيز ترسيخ مكانتها في المنطقة الأورو متوسطية"، أُنشأت بموجب اتفاقية بين وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التجهيز والماء وولاية جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ومجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وشركة تهيئة طنجة - تيك و بنك إفريقيا والوكالة الخاصة طنجة المتوسط (TMSA) والشركات Beijing Zhonglu Urban Development و China Communications Construction Company LTD و China Road and Bridge Corporation و CCCC Investment Company LTD. تشمل "مساحة إجمالية تبلغ 2167 هكتار، سيشمل منطقة للتسريع الصناعي تبلغ مساحتها الإجمالية 947 هكتار، منها 467 هكتار ارتقت فعلا إلى مستوى منطقة التسريع الصناعي، وذلك طبقا لمقتضيات القانون 19-94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي"، و"مدينة ذكية تبلغ مساحتها الإجمالية 1220 هكتار، ستضم مناطق للخدمات ومجمعات سكنية وسياحية وترفيهية، علاوة على كافة البنيات التحتية العمومية اللازمة لحسن تدبير شؤون المدينة". [https://www.mcinet.gov.ma/en/node/8221]

24- برايس نيري، (2024) "طريق الحرير الرقمية للصين في المغرب: تداعيات هيمنة القطاع الرقمي".

25- أبو الزهور، ياسمينة. (2020) "حصر النفوذ الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المغرب"، المعهد المغاربي لتحليل السياسات، 31 مايو.https://mipa.institute/7894.

26- Kasraoui, S. (2021) 'Moroccan FM: Morocco Is Not Europe's Gendarme'. Morocco World News. https://www.moroccoworldnews.com/2021/05/58717/moroccan-fm-morocco-is-not-europes-gendarme/

27- مدرسة الحرب الاقتصادية (Ecole de Guerre Economique EGE) هي مؤسسة تعليم عالٍ خاصة غير تعاقدية في فرنسا، تأسست عام 1997، وهي متخصصة في الاستخبارات الاقتصادية، سواء كانت دفاعيّة أو هجوميّة، وتمارَس في سياق الحرب الاقتصادية والعولمة الاقتصادية. يدير المعهد كريستيان هاربولو. [ويكيبيديا]

28- Fachina (2023) 'Evolution du rapport de force entre les puissances économiques sur le marché mondial du Lithium'.

29- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2023)، "المعادن الاستراتيجية والحرجة: قطاع في خدمة السيادة الصناعية للمغرب".

30- Rapier, R. (2022) 'Strategy | Lithium industry: Items on the surface of the lithium battery'. Forbes, 12 January. https://tinyurl.com/3s2dby33.

31- EUROPEAN COMMISSION Brussels (3.9.2020), "COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS", https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52020DC0474.

32- Müller, B., Ghiotto, L. and Bárcena, L. (2024) 'The Raw Materials Rush, How the European Union is using trade agreements to secure supply of critical raw materials for its green transition'. Transnational Institute. https://www.tni.org/en/publication/the-raw-materials-rush

33- نفس المرجع السابق

34- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2023) "المعادن الاستراتيجية والحرجة: قطاع في خدمة السيادة الصناعية للمغرب".

35- Fizaine, F. (2015) 'Analyses de la disponibilité économique des métaux rares dans le cadre de la transition énergétique'. [Thesis] LEDi - Laboratoire d'Economie de Dijon. https://theses.hal.science/tel-01127141.

36- Fachina (2023) 'Evolution du rapport de force entre les puissances économiques sur le marché mondial du Lithium'.

37- Rapier (2022).

38- Fachina (2023) 'Evolution du rapport de force entre les puissances économiques sur le marché mondial du Lithium'.

39- نفس المرجع السابق.

40- نفس المرجع السابق

41- Fizaine (2015) 'Analyses de la disponibilité économique des métaux rares dans le cadre de la transition énergétique'.

42- نجيب أقصبي (2024) "الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد19-"، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية 36: 209، سلا - المغرب.

43- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2019)، "النموذج التنموي الجديد للمغرب".

44- Metz, S. (2024) 'Chinese firms eye Morocco as way to cash in on US electric vehicle subsidies'. The Independent (UK), 03 July. https://www.independent.co.uk/news/world/americas/morocco-ap-chinese-china-joe-biden-b2572974.html.

45- الجريدة الرسمية، العدد 6717، بتاريخ 23 يوليوز 2015.

46- المناضلة (2024) "أقانوانين- إملشيل: احتجاج ضد استنزاف ثروات المنطقة حوار مع مناضل من المنطقة". 10 يوليو. https://www.almounadila.info/archives/13965.

47- يوسف لخضر (2024) "غوشن الصينية تستثمر 1.3 مليار دولار لإنشاء مصنع بطاريات ضخم في المغرب". 6 يونيو. https://tinyurl.com/46bfjj7j..

48- Dempsey,H. (2023) 'Chinese battery groups invest in Morocco to serve western markets'.

49- The Asahi Shimbun (2024) 'Chinese firms eye Morocco as way to cash in on U.S. electric vehicle subsidies'. The Asahi Shimbun, 3 July. https://www.asahi.com/ajw/articles/15330484

50 – التوطين الصديق، ويعني "عملية التصنيع والتوريد من دول حليفة جيوسياسية، مثل أعضاء نفس الكتلة التجارية أو التحالف العسكري. وقد لجأت بعض الشركات والحكومات إلى التوريد الودّي كوسيلة لمواصلة الوصول إلى الأسواق الدولية وسلاسل التوريد مع الحدّ من المخاطر الجيوسياسية". [ويكيبيديا]

51- "مواد الكاثود هي المسؤولة عن القطب الموجب (+) في البطاريات. وفي بطاريات أيونات الليثيوم - أيون، تلعب دوراً حاسماً في تخزين وإطلاق أيونات الليثيوم أثناء عمليات الشحن والتفريغ. وتتألف مواد الكاثود بشكل أساسي من الليثيوم وأكاسيد الفلزات، ولها تأثير مباشر على كثافة الطاقة ومخرجات الطاقة وعمر البطاريات واستقرارها في مختلف التطبيقات، بما في ذلك السيارات الكهربائية (EVs) وأنظمة تخزين الطاقة [ESS)".]https://www.lgchem.com/product-detail/cathode-material?lang=en_US

52- The Asahi Shimbun (2024) 'Chinese firms eye Morocco as way to cash in on U.S. electric vehicle subsidies'.

53- Metz (2024) 'Chinese firms eye Morocco as way to cash in on US electric vehicle subsidies'.

54- نفس المصدر السابق

55- نفس المصدر السابق

56- Maroc Diplomatique (2024) 'Le Maroc, nouvelle destination des géants chinois de la batterie électrique'. Maroc diplomatique, 01 January. https://maroc-diplomatique.net/le-maroc-nouvelle-destination-des-geants-chinois-de-la-batterie-electrique.

57- نفس المصدر السابق

58- LG Communication Center (2023) 'LG Chem Teams Up with Huayou Group to Build LFP Cathode Plant in Morocco'. 25 September. https://www.lgcorp.com/media/release/26808.

59- Sbiti, S. (2023) 'Gigafactory: LG Chem en duo avec le Chinois Huayou pour ses deux usines au Maroc'. Le Desk, 24 September. https://ledesk.ma/2023/09/24/gigafactory-lg-chem-en-duo-avec-le-chinois-huayou-pour-ses-deux-usines-au-maroc/.

60- فاوزي، حمزة (2024)، "العمال و"الكوبالت" يحفّزون الصين على صناعة البطاريات في المغرب"، 01 يناير. https://tinyurl.com/yknredea.

61- Maroc Diplomatique (2024) 'Le Maroc, nouvelle destination des géants chinois de la batterie électrique'.–

62- الشركة صينية تستثمر 300 مليون دولار في المغرب لإنتاج البطاريات (2024) "الشركة صينية تستثمر 300 مليون دولار في المغرب لإنتاج البطاريات"، موقع الشرق، 16 أبريل https://tinyurl.com/yxncdeby.

63- الأنود: القطب الموجب هو قطب كهربائي لجهاز كهربائي مستقطب يدخل من خلاله التيار التقليدي إلى الجهاز. وهذا يتناقض مع القطب السالب، الذي عادةً ما يكون قطبًا كهربائيًا للجهاز الذي يخرج من خلاله التيار التقليدي من الجهاز. وهناك رمز شائع هو ACID، ويعني "تيار القطب السالب إلى الجهاز". يكون اتجاه التيار التقليدي (تدفق الشحنات الموجبة) في الدائرة الكهربائية معاكسًا لاتجاه تدفق الإلكترونات، لذلك تتدفق الإلكترونات (سالبة الشحنة) من أنود الخلية الجلفانية إلى دائرة خارجية أو خارجية متصلة بالخلية. على سبيل المثال، يكون طرف البطارية المنزلية التي تحمل علامة "+" هو المهبط (أثناء التفريغ).

64- Hadri, S. (2024) "Industry: Tanger Tech revs up with Chinese investments", TelQuel, 15 juillet, https://telquel.ma/2024/07/15/industry-tanger-tech-revs-up-with-chinese-investments_1882781.

65- Laarabi, N. (2022) «La guéguerre Mezzour-Seddiki menace le projet de la giga-factory de batteries électriques», Le 02 août, https://www.le1.ma/la-gueguerre-mezzour-seddiki-menace-le-projet-de-la-gigafactory-de-batteries-electriques/.

66- Kingdom of Morocco Official Portal (2023) 'Memorandum of Understanding Signed to Build Africa's First Large-Scale Factory in Morocco'. Morocco.ma, 01 June. https://www.maroc.ma/ar/

67- وزارة المالية والاقتصاد (2024) "مستجدات"، موقع وزارة المالية والاقتصاد، https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/مستجدة.aspx?fiche=6841.

68- Powers, C. (2024) "Deindustrialization in the Middle East and North Africa", Noria Research Middle East and North Africa Program, https://noria-research.com/mena/author/colin-powers/.

69- Hochstetler, K. (2020) Political Economies of Energy Transition: Wind and Solar Power in Brazil and South Africa. Cambridge: Cambridge University Press. (Cited in Lebdioui, 2004, p. 21).

70- منظمة العمل الدولية (2023) "التجارة والاستثمار والتشغيل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، التقرير المواضيعي لمشروع "إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار المتوسطي". https://www.ilo.org/ar/publications/.

71- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2018) "المناولة وعلاقات الشغل: من أجل النهوض بالعمل اللائق والاستدامة"، تقرير إحالة ذاتية رقم 33/2012

72- محمد أمين الجباري (2024) 'عُزِّلَ أمام طاحونة رأس المال، ورغم الحصار، والتعتيم، شغيلة طوب فوراج في منجم بوازار، يواصلون الإضراب المفتوح'، المُناضِلَة 3 أغسطس https://www.almounadila.info/archives/22353.

73- Maurus, V. (1989) 'Le Maroc, nouveau "dragon" aux portes de l'Europe'. Le Monde. https://www.lemonde.fr/archives/article/1989/11/04/le-maroc-nouveau-dragon-aux-portes-de-l-europe_4132288_1819218.html.

74- نجيب أقصبي (2024) "الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد19-"، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية 36: 209، سلا - المغرب .

75- المرجع نفسه ، ص 209.

76- GHOUFRANE, M. A., BOUBRAHIMI, M. N. and DIANI, M. A. (2014) 'Industrialisation et compétitivité globale du Maroc'. L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), septembre.

77- Barbesgaard, M., Zhang, H., Hertanti, R., Gagyi, A. and Vervest, P. (2024) 'The 'new Darwinian world' of the energy transition, CATL, capitalist strategies and emerging state-capital alliances'. Transnational Institute, 25 July. https://www.tni.org/en/article/the-new-darwinian-world-of-the-energy-transition.

78- Amachraa, A. (2023) 'Driving The Dream: Morocco's Rise In The Global Automotive Industry'. Policy Center for the New South, May. https://www.policycenter.ma/publications/driving-dream-moroccos-rise-global-automotive-industry.

79- تُعرف عادة بـ"عقود الهندسة والمشتريات والبناء/ EPC، نوع من العقود المستخدمة، بشكل شائع، في صناعة البناء والهندسة، وخاصة في مشروعات البنية التحتية الكبيرة مثل محطات الطاقة. يتضمن هذا النوع من العقود تعيين جهة واحدة (عادةً ما تكون شركة مقاولات كبيرة) تكون مسؤولة عن جميع جوانب المشروع، بدءًا من التصميم الهندسي (الهندسة)، مرورًا بتأمين وتوريد المواد والمعدات اللازمة (المشتريات)، وصولًا إلى تنفيذ أعمال البناء (البناء). تُعرف هذه العقود أيضًا بعقود "تسليم المفتاح"، حيث يتم تسليم المشروع جاهزًا للتشغيل إلى الجهة المالكة بمجرد اكتماله" [https://solarabic.com/learn/2024/07/عقود-الهندسة-المشتريات-البناء-epc/]

80– حمزة حموشان (2022) 'الانتقال الطّاقي بشمال إفريقيا، حضور الاستعمار الجديد.. مجدداً!.المعهد العابر للقوميات 14 اكتوبر. https://longreads.tni.org/ar/

81- شكل من أشكال العقود التي تسمح للمشتري بالمطالبة بتعويض اقتصادي مقابل طلبية ما. ومن خلال سياسة التعويضات الصناعية، يمكن للبلدان فرض تدابير تعويضية على الموردين في سياق عقود المشتريات العامة واسعة النطاق. ويمثل مبلغ الالتزامات عموماً نسبة مئوية من قيمة العقد العام ويساهم في تنمية النشاط الاقتصادي للبلد يمكن أن يأخذ التعويض الصناعي شكل شراء منتجات أو خدمات من النسيج المحلي أو الاستثمار المباشر أو نقل التكنولوجيا [https://fr.wikipedia.org/wiki/Compensation_industrielle]

82- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2017)، "تغيير النموذج المعتمَد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطردة ومُدمِجة ومستدامة".

83– يُقصَد بالاندماج المحلي إما استعمال نسبة معينة من المواد الأولية المحلية في سلاسل القيمة، أو التزام الشركة بإنفاق نسبة معينة من قيمة المبيعات في السوق المحلية. على سبيل المقال في المغرب، تُعلن الدولة أنها "تسعى إلى تحقيق نسبة اندماج محلي مهمة، ي نسبة الأجزاء المستعملة في السيارة المُنتَجة في عين المكان؛ فهو حالياً في حدود 60 في المائة، وهو رقم لا يزال متواضعاً مقارنة بما مطلوب" [يوسف لخضر (2020) "الاندماج المحلي يواجه تحديات في تطوير قطاع السيارات". هسبريس، 5 يناير https://www.hespress.com/الاندماج-المحلي-يواجه-تطورات-قطاع-صنا-535110.html].

84- GHOUFRANE, M. A., BOUBRAHIMI, M. N. and DIANI, M. A. (2014) 'Industrialisation et compétitivité globale du Maroc'.

85– الجمل الموجودة بين مزدوجات من: وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2025، "التقرير الاقتصادي والمالي"، https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/مشروع-قانون-المالية-لسنة-2025.aspx.

86 – وزارة الاقتصاد والمالية (2024) "مستجدات"، موقع وزارة المالية والاقتصاد، https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/مستجدة.aspx?fiche=6841.

87- GHOUFRANE, M. A., BOUBRAHIMI, M. N. and DIANI, M. A. (2014) 'Industrialisation et compétitivité globale du Maroc'.

88– نفس المرجع السابق

89– قد تبدو آلية تعديل حدود الكربون وسيلة لتخضير الاقتصاد والانتقال الطاقي، لكنها نالت انتقادات حادة عديدة، خصوصا من الأونكتاد التي اعتبرتها "مرهقة بشكل خاص لبلدان نامية عديدة تعتمد على الكهرباء القائمة على الفحم كمصدر للطاقة تستخدمه في أنشطتها التصنيعية"، و"متعارضة مع مبدأ المسؤولية المشتركة، وإن كانت متباينة، المكرَّس في اتفاق باريس"، أي معيار غير عادل،ينفرد الاتحاد الأوروبي- أحد أكبر الملوثين- بموجبه بسن تدابير تُفرض على البلدان النامية، فضلا عن أن تحصيلاتها الضريبية، المقدَّرة بـ 10 ميارات يورو لن تُصرَف لمساعدة البلدان النامية من أجل انتقال طاقي عادل بل "لسداد الديون المتكبَّدة [في الاتحاد الأوروبي] بسبب تدابير الانتعاش". [مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد (2021)، "تقرير التجارة والتنمية، 2021، من التعافي إلى المرونة: البعد الإنمائي"، جنيف].

90– وزارة الاقتصاد والمالية مشروع قانون المالية لسنة 2025، "التقرير الاقتصادي والمالي"، https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/لتوجيهكم/مشروع-قانون-المالية2025.aspx.

91– موقع مجموعة OCP " برنامج الاستثمار الأخضر" https://www.ocpgroup.ma/ar/Strategy/Commitments/Green-Investment-Program

92– جريدة أخبار اليوم (2019)، "يمرر حساسة الموضوع... المجلس الأعلى للحسابات يحجب تقرير الافتحاص". أخبار اليوم، 20 مارس.

93– موقع نيشان (2024) "المغرب يخصص 6 مليارات دولار لمشروعات البنية التحتية هذا العام". 01 مارس.https://nichan.ma/234698/

94- Zreik, M. (2024) 'The Belt and Road Initiative and Morocco: Opportunities and Challenges for Strengthening Economic Relations with China'. Moroccan Institute for Policy Analysis. https://mipa.institute/en/11007.

95- Shaoul, J. (2024) "China's economic ascendancy in Africa threatens US imperialism". 16 September. https://www.wsws.org/en/articles/2024/09/16/iyld-s16.html.

96- بنك المغرب (يونيو 2024)، "التقرير السنوي"، السنة المالية 2023، https://www.bkam.ma/ r/بيانات-صحفية/بيان-صحفي/2024/التقرير-السنوي-لبنك-المغرب-برسم-سنة2023-.

97-"مجموعة مناجم Managem Group مجموعة تعدين صناعية تدير محفظة متنوعة من المعادن منذ أكثر من 90 عاما. تتواجد المجموعة في كل مراحل دورة التعدين، من الاستكشاف إلى بيع المواد الخام. وتشغل المجموعة 6000 شخصا و تتواجد في 9 دول أفريقية، من بينها المغرب. تملك شركة المدى أغلب أسهم مجموعة مناجم Managem Group . المدى هو أحد أكبر صناديق الاستثمار للرساميل الخاصة على الساحة الأفريقية". 01-06-2022. https://media.renaultgroup.com/renault-group-and-managem-group-sign-an-agreement-for-a-sustainable-supply-of-moroccan-cobalt/.

98- Maroc diplomatique (2024) 'Le Maroc, nouvelle destination des géants chinois de la batterie électrique'. (2024) Maroc diplomatique, 01 janvier.HTTPS://MAROC-DIPLOMATIQUE.NET/LE-MAROC-NOUVELLE-DESTINATION-DES-GEANTS-CHINOIS-DE-LA-BATTERIE-ELECTRIQUE.

99- Dempsey, H. (2023) "Chinese battery groups invest in Morocco to serve western markets".

100– Amouzai, A. (2023) Green Hydrogen in Morocco: Just transition or Greenwashing Neocolonialism? The case of Guelmim-Oued Noun.

101- كارين ريجنال (2024) 'ماذا بإمكان منجم قديم أن يخبرنا عن الانتقال الطاقي العادل'، إسهام في كتاب "تحدي الرأسمالية الخضراء، العدالة المناخية في المنطقة العربية"، تحرير حمزة حموشان و كايتي ساندويل، المعهد العابر للقوميات، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، مصر. طبعة 2024

102– محمد أمين الجباري (2024) 'عُزَّلٌ أمام طاحونة رأس المال، ورغم الحصار، والتعتيم، شغيلة طوب فوراج في منجم بوازار، يواصلون الإضراب المفتوح'، 3 أغسطس https://www.almounadila.info/archives/22353.

103– مينورسو (1991) 'بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. قرار أممي لمجلس الأمن للأمم المتحدة MINURSO رقم 690 في أبريل 1991م'.

104- Arredondas, M. (2024) 'Morocco and China, a strategic partnership with great commercial benefits', 21 June. https://www.atalayar.com/en/articulo/reports/morocco-and-china-strategic-partnership-with-great-commercial-benefits/20240531090000200630.html.

105- Michbal, M. (2021) 'Trésors cachés du Mont Tropic: Mythe ou réalité?', 3 October. https://medias24.com/2021/10/03/tresors-caches-du-mont-tropic-mythe-ou-realite/#:~:text=Un%20point%20de%20vue%20que,elle%20ne%20devienne%20une%20réalite

106– أحمد كريم بوخصاص (2020) 'لماذا تأخر المغرب في ترسيم حدوده البحرية؟'، 5 فبراير. https://mipa.institute/7332.

107- Michbal, M. (2021) 'Trésors cachés du Mont Tropic: Mythe ou réalité?', 3 October. https://medias24.com/2021/10/03/tresors-caches-du-mont-tropic-mythe-ou-realite/#:~:text=Un%20point%20de%20vue%20que,elle%20ne%20devienne%20une%20réalite

108 - "ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هناك اتجاه لحضر سيارات البنزين وتشجيع استعمال السيارات الهجينة أو التي تعمل بالكهرباء"[Bustillo, X. (2024) 'Biden faces criticism over his gas car ban. But he doesn't have one'. NPR, 14 July. https://www.npr.org/2024/07/13/nx-s1-5008903/biden-gas-car-ban]

109– وُلد مايكل لووِي في البرازيل عام 1938 وعاش في باريس منذ عام 1969. وهو مدير الأبحاث الفخري في المركز الوطني للبحوث العلمية.

110- Löwy, M. (2024) 'Discussing the Climate Crisis: Dubious Notions & False Paths', November-December. https://againstthecurrent.org/atc233/discussing-the-climate-crisis-dubious-notions-false-paths/.

111– أولريش براند و ماركوس فسن (2023) نمط العيش الإمبريالي، استغلال الإنسان والطبيعة في الرأسمالية العالمية.الأولى، ترجمة بشار الزبيدي. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

112– ديفيد هارفي (2008) الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي). ترجمة مجاب الإمام. الطبعة الأولى. السعودية: مكتبة العبيكان بالتعاقد مع جامعة أوكسفورد نيويورك، ص 189.

113– Froissart, C. (2013) 'L'évolution des revendications ouvrières en Chine'. A L'encontre, 24 January.https://alencontre.org/asie/chine/levolution-des-revendications-ouvrieres-en-chine.html.

114– ديفيد هارفي (2008) الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي). ترجمة مجاب الإمام. الطبعة الأولى. السعودية: مكتبة العبيكان بالتعاقد مع جامعة أوكسفورد نيويورك، ص 196

115– أحمد قنديل (2025) 'تعايش أم صدام؟! الترامبية الجديدة ومستقبل العلاقات الأمريكية الصينية'، 28 يناير.https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9959.

116– Huld, A. (2025) 'Trump Raises Tariffs on China to 145% – Overview and Trade Implications.' China Briefing, 11 April .https://www.china-briefing.com/news/trump-raises-tariffs-on-china-to-125-overview-and-trade-implications/

117– الحرة - واشنطن (2025) "الصين تثأر.. وترامب يكشف عن استراتيجيات الرد"، 25 أبريل. https://www.alhurra.com/usa/2025/04/15/الصين-تثأر-وترامب-يكشف-استراتيجيات-الرد

118 – إيمانويل فالرشتاين (2023) الرأسمالية التاريخية والحضارة الرأسمالية. تعريب عومرية سلطاني. الطبعة الأولى.الجيزة، مصر: مدار للأبحاث والنشر، ص 18

119- International Monetary Fund (2024) 'Industrial Policy Coverage in IMF Surveillance—Broad Considerations', February. Washington, D.C. http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx.

120– Dempsey, H. (2023) 'Chinese battery groups invest in Morocco to serve western markets', 27 September. https://www.ft.com/content/9539f746-82bf-49db-ae87-237196a60c88.

121 - "آلية تعديل حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي (EU CBAM) هي بمثابة آلية صممها الاتحاد الأوروبي لتحديد سعر عادل على الكربون المنبعث أثناء إنتاج بعض السلع كثيفة الكربون، بما في ذلك الهيدروجين، التي تدخل الاتحاد الأوروبي. وستُسهم الآلية في ضمان عدم تقويض أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية وفي تشجيع الإنتاج الصناعي الأنظف في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي، منذ 1 أكتوبر 2023، بدأ تطبيق آلية تعديل حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي في مرحلتها الانتقالية". ["Carbon Border Adjustment Mechanism " (28 March 2025)، https://taxation-customs.ec.europa.eu/carbon-border-adjustment-mechanism_en].

122– بيير روسي (2024) "أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟ إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»"، 5 يونيو.https://alomamia.org/node/4094.

123- Katz, C. (2024) 'Quelques idées erronées sur l'impérialis me contemporain', 29 janvier. https://www.contretemps.eu/imperialisme-contemporain-usa-russie-chine-reponse-katz/?fbclid=IwY2xjawIkP2FleHRuA2FlbQIxMAABHeCecdCAius_8r84BJ5G-Grc-6kz-X7APYIdfq1-Jslg_Qd7b7SvQfifGvQ_aem_v0JJ1NbIllrRfQx62eCkQw.

124– Achcar, G. (2023) The New Cold War. London: The Westbourne Press, 2023.

125– سمير أمين (2002) الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين. ترجمة فهيمة شرف الدين.الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: دار الفارابي

126– Rodney, W. (1972) How Europe Underdeveloped Africa. London: Bogle-L'Ouverture Publications.

127 – هنري برنستين (2024) الطبقة والتغير الفلاحي. ترجمة عمرو خيري. الطبعة الأولى. القاهرة، مصر: سلسلة التغير الفلاحي والدراسات الفلاّحية، المرايا للثقافة والفنون

128– كريس هان وكيث هارث (2014) الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والاثنوغرافيا والنقد. ترجمة عبد الله فاضل. الطبعة الأولى. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 169 و 184.

129- روبين ميريديت (2009) الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعًا. ترجمة شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة، العدد 359. الكويت: ص 305.

130– ركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) هو منظمة بحثية غير ربحية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي معنية بأبحاث السياسات ومكرسة لتقديم أفكار عملية لمواجهة أكبر التحديات التي تواجه العالم. [https://www.csis.org/about]

131– المقصود بالمبادرات الحكومية هنا هي الإجراءات الخاصة بقانون خفض التضخم الأمريكي.

132- Byamungu, C. G. N. (2024) 'Morocco, an unexpected winner of China's strategy to circumvent the U.S. Inflation Reduction Act', Center for Strategic and International Studies (CSIS), 23 January. https://www.csis.org/analysis/morocco-unexpected-winner-chinas-strategy-circumvent-us-inflation-reduction-act.

133- Tooze, A. (2024) 'Chartbook 309: Can Western carmakers derisk in China? The unreality of geoeconomic realism'. Chartbook, 14 August. https://adamtooze.substack.com/p/chartbook-309-can-western-carmakers?r=2gf44o&utm_medium=ios&triedRedirect=true

134- بيير روسي (2024) "أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟ إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»"، 5 يونيو .https://alomamia.org/node/4094

135- Cardenal, J. P. (2020) « À travers ses projets d'investissements industriels, la Chine exporte aussi son modèle et ses normes de travail », 19 août.https://www.equaltimes.org/a-travers-ses-projets-d?lang=fr

136- Fachina, I. B. (2023) 'Shifting Power Dynamics Among Economic Powers in the Global Lithium Market'. École de Guerre Économique (EGE), 30 April. https://www.ege.fr/infoguerre/evolution-du-rapport-de-force-entre-les-puissances-economiques-sur-le-marche-mondial-du-lithium

137– نفس المرجع السابق

138- Barbesgaard et al. (2024) 'The "new Darwinian world" of the energy transition'.

139– فرانز ليوبولد نويمان (2017) البهيموت: بنية الاشتراكية القومية (النازية) وممارستها. ترجمة حسني زينة. الطبعة الأولى.بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص11

140– كريس هان وكيث هارث، مرجع مذكور، ً 46- 47.

141- Chen, M. (٢٠١٨) 'Les travailleurs ne mènent pas une guerre commerciale, mais une guerre pour leurs droits', The Nation, ٤ September. [French translation published in A l'Encontre]. https://alencontre.org/video/chine-les-travailleurs-ne-menent-pas-une-guerre-commerciale-mais-une-guerre-pour-leurs-droits.html.

142– "نمط العيش الإمبريالي"، مرجع مذكور، ص 179.

143– أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2013) تقرير التجارة والتنمية، 2013. نيويورك وجنيف

144– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2021) التنقل المستدام: نحو وسائل نقل مستدامة ومتاحة

145– نفس المرجع السابق.

146- Lebdioui, A. (2004) Survival of the Greenest: Economic Transformation in a Climate-Conscious World. Cambridge: Cambridge University Press.www.cambridge.org/9781009500517.

المعهد العابر للقوميات (TNI) هو مؤسسة دولية تُعنى بالبحث والمناصرة، ملتزمة ببناء كوكب عادل وديمقراطي ومستدام. على مدى خمسين عاماً، شكّل TNI نقطة التقاء فريدة بين الحركات الاجتماعية والباحثين الملتزمين وصنّاع السياسات. وعلى مدار العقدين الماضيين، عمل المعهد على تطوير بدائل عمومية، مع تركيز خاص على الملكية العامة لقطاع الطاقة. ويستند مشروع إنشاء مرصد دولي للطاقة العمومية إلى هذا الرصيد المتراكم من المعرفة والخبرة.
https://www.tni.org/en